مفهوم السلطة السياسية: مساهمة في دراسة النظرية السياسة

الاستاذ المساعد الدكتور
رعد عبد الجليل(*)

المقدمة

في البدء كانت السلطة شيئا يقوم على القوة؛ سواء أكانت قوة روحية معنوية أم مادية بمعناها المجرد وربما جاءت مقنعة بقيم ومفاهيم معينة وربما قامت أيضا على أساس من الثروة، ومع ذلك تضل القوة في أساس كل سلطة. ما كان للقوة بمعناها المجرد أن تستمر وتحقق ما كان يراد لها من نتائج دون أن تعاني هي الأخرى من تحول في طبيعتها ومحتواها. فالقوة لوحدها لا يمكن أن تخلق حقوقا دائمة ومستقرة لأنها-أي القوة- بطبعها غير مستقرة من ناحية وتتميز بنسبيتها من ناحية أخرى. وإذن فلا بد للتحول أن يأخذ طريقه إلى القوة ذاتها كبنية وكمحتوى، بمعنى تحولها إلى قيمة تستلزم من أفراد الجماعة الإقرار بها وطاعتهم للشروط التي تضعها، وهذا يعني الاعتراف بحدود معينة للقوة التي ستتخذ هنا معنى الإكراه في مقابل هامش معين لحرية الأفراد قبلها وبالتالي قبولهم للسلطة والإقرار بالطاعة لشروطها. وهو ما ألفته المجتمعات التي حضيت بقدر من التقدم والاستقرار.

ما هي السلطة إذن؟ وما هو موضعها في الإطار ألمفاهيمي لعلم السياسة ؟ كيف تطورت؟ وما الذي تستهدفه ؟ ومن أجل الإجابة على هذه وغيرها من التساؤلات سنحاول بداية التعرف على السلطة.

أصل السلطة:

قبل الدخول في التعريف بأصل السلطة لابد بداية من الإلمام بالمعنى الذي يحمله المفهوم قيد البحث وعلاقته بالنظرية السياسية.

فعندما يتكلم أحدنا عن شخص "كغاندي" على سبيل المثال أو عن الجامعة العربية فستأتي كلماتنا محددة بهوية ذلك الشخص أو الشيء أو الحدث ولا تتعداه، بمعنى أنها تشير، في العادة، إلى ما هو ثابت أو ربما ملموس. إلا أن الاقتصار من ناحية أخرى على مثل هذا المسعى في ظل زيادة أعداد ما يتم تسميته من ظواهر وأشياء فسيعنى ذلك الكثير من الوقت والجهد وربما سيعجزنا عن إدراك ما نحسه أو نشاهده ومن ثم سيصيب معرفتنا بالشلل. ولذلك نحن نعمد كحل لمثل هذه المشكلة إلى التجريد بمعنى ملاحظة الظواهر والأشياء بحثا عن صفة أو مبدأ عام مشترك (أو صفات أو مبادئ عامة مشتركة)، والتفرقة فيما بينها وفق قاعدة التشابه والاختلاف على أن يتم وضعها من بعد ذلك في فئات وأصناف مع إطلاق تسمية خاصة على كل تلك الصفات أو المبادئ المنضوية تحت هذه أو تلك من

(*) **استاذ العلوم السياسية، جامعة صلاح الدين.**

الفئات والأصناف. فبتحديد الصفات أو المميزات العامة وتسميتها نكون قد قمنا بعملية بناء مفهوم. إذ المفهوم ببساطة هو اسم معطى لصفة أو ميزة عامة. يقول Dyke " المفهوم هو الاسم المعطى لأي عنصر عام في تجربة ما "[1]. وبعبارة أخرى أكثر توسعا، المفهوم هو بناء ذهني، فكرة مجردة تشير إما إلى فئة أو طبقة من الظواهر أو الأشياء أوالى جوانب أو مميزات خاصة معينة يمتلكها صنف من الظواهر وتشترك فيها على وجه العموم[2]. هذا ويمكن التوصل لصياغة المفهوم كما يذهب إلى ذلك " غيل وبونتون " من خلال البحث عن المعاني والنصوص المعترف بها للفكرة والقيام من ثم بالبحث عن المعنى الجوهري المشترك لتلك النصوص، والقيام بالتنقيحات اللازمة من قبلنا كي تتلاءم مع أغراضنا[3].

تتمتع المفاهيم بأهمية كبيرة في صياغة النظرية بصفة بخاصة والعلوم الاجتماعية بعامة، إذ أن هناك تفاعل بين إدراك الأشياء والظواهر في المحيط الخارجي الآتي إلينا عن طريق الحواس وبين التصور والتخيل أو الانطباع، الأساس في توليد الفكرة أو الأفكار، وحالما تتطور تصوراتنا حول موضوع ما قيد النظر فإننا سنكون أميل إلى البحث عن تسمية له، ومثل هذه التسمية ستكون مؤشرا على وجود ما تم تسميته من أشياء وظواهر ومن ثم ستدفع إلى الانتباه والاهتمام بها وربما البحث عن تفسير لأسبابها وعللها. فالناس لا يبحثون بشكل طبيعي، عن شيء ما لم يكن لديهم سبب للتفكير بأنه موجود. وبعكسه فإننا قد نسمح للظواهر أن تمر دون أن تثير انتباهنا. إلا أن مثل هذه العملية قد لا تخلو من مخاطر، بقدر ما يعمينا تركيزنا على موضوع معين عن رؤية ظواهر أخرى، وإذا صادف ورأيناها فقد نلجأ إلى إقحامها في إطارنا ألمفاهيمي الذي أقمناه[4]. ثم هناك نقطة أخرى يجرد أخذها بنظر الاعتبار في هذا الخصوص، وتتمثل في استمرار مفاهيم معينة في الوقت الذي تغيرت فيه المواضيع التي تعالجها أ، الظواهر التي تعالجها، وبذلك تستمر النظريات بالأخذ بتلك المفاهيم، بكل ما ينتج عنه من سوء في التفسير[5]. كما وقد يحدث أحيانا أن نرفع من شأن المفهوم إلى الدرجة التي يصبح فيها ذا طبيعة موضوعية، فنعمد إلى تكذيب الوقائع وخصوصا متى ما تعارضت مفاهيمنا مع الظواهر المدروسة[6]. ويبقى أن نؤكد على أن النظرية إنما تتعامل مع مفاهيم، فالمفاهيم هي المادة الأساس لأية نظرية، وهي تدخل في أغلب عناصر النظرية سواء في تكوين الفروض أم القوانين والتعميمات أم النماذج. وهي من ثم تتحقق عن طريق تحويل مجموعة من الظواهر إلى مفاهيم أو تصورات موضوعة

---

[1] Vernon van Dyke, Political science: a philosophical analysis, Stanford university press, Stanford, California, 1960, p.62.

[2] See, Ibid.

[3] انظر، بيتر غيل و جيفري بونتون، مقدمة في علم السياسة، ت: محمد مصالحة، منشورات الجامعة الأردنية، ط/٢، عمان، ١٩٩٧، صص١٨-١٩.

[4] See, V. V. Dyke, op. cit., p.24, and see, Thomas P. Jenkin, The study of political theory, Random House, (3rd. ed.), N.Y., 1963, p.25.

[5] See, T. P. Jenkin, op. cit., p.25.

[6] See, Austin Ranny, "The concept of party," in, Oliver Garceau, (ed.), Political research and political theory, Harvard University press, Cambridge, Massachusetts, 1968, p.162.

في نظام أو خطة مفاهيمية، إذا ما ثبتت صحتها فسيتحول ذلك إلى نظرية[٧]. والآن لنعد إلى موضوعنا الرئيسي السلطة. فالسلطة مثلت بؤرة اهتمام لكل من تقلد مهمة البحث في علم السياسة، فهي عنصر أساس تدور حوله جوانب ومحتوى العديد من الظواهر السياسية بل أن الكثير من تلك الظواهر لا يمكن أن تقوم بدون سلطة على اختلاف أشكالها وأنواعها[٨].

وبدورها فان السلطة مهما تنوعت أشكالها هي في جوهرها لا تعدو كونها علاقة تقوم بين طرفين قوامها الأمر- الاستجابة؛ طرف يأمر كي يستجيب الثاني لمطالبه، وحول ذلك دارت أغلب التعريفات ووجهات النظر. إلا أن الاتفاق على الجوهر قد لا يعني اتفاقا على التفسيرات أو الأشكال والأنماط التي اتخذها هذا النوع من العلاقات. فكثيرا ما أدى الاختلاف في هذا الجانب إلى إيقاع الباحثين في الخلط والإبهام ومنعهم من ثم من الاتفاق على خطوط عامة، ناهيك عما أدت إليه الانتماءات الفكرية والمنطلقات الأيديولوجية من تشوش وارتباك أصاب الكثيرين منهم بالإحباط.

أما مكمن الاختلاف، كما نعتقده، بين أصحاب مثل هذه الآراء، فلابد من البحث عنه في المصادر التي سيستمد منها الآمر قوته أو قدرته على الأمر أو التأثير، من ناحية ونوعية الاستجابة التي سيكون موضوعها الطرف الثاني، من ناحية أخرى، وهو ما يجعلنا نواجه من جرائه بثنائية تتميز أولاها بكونها استجابة تتخذ شكل خضوع وإذعان، أما ثانيتهما فتتخذ شكل التزام من قبل من يقع عليه مثل هذا الفعل، وهو تعبير عن رضا ذاتي معين في التحليل الأخير. ولكن دعونا نتساءل عن كنه مثل هذا التأثير؟ هل هو مجرد تأثير نفسي أم اجتماعي أم سياسي أم أي شيء آخر ؟ وليتناول السؤال الأخر في هذا الخصوص ماهية هذه الوظائف التي يفترض أن يؤديها هذا النوع من العلاقات ؟ فلنبدأ أولا بتحديد معنى السلطة.

للسلطة معان متعددة تختلف دلالاتها باختلاف مواضع استخدامها؛ فهي سلطة شخصية وسلطة فردية للإشارة إلى ما يمتلكه الشخص من صلاحيات هي مطلقة بالضرورة سواء أكان زعيما لدولة أم لتنظيم سياسي أم لحركة اجتماعية، كما قد تستخدم مرة أخرى للتعبير عن وظائف معينة للدولة وخصوصا عند حديثنا عن السلطات الثلاث؛ السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية. وربما نتجاوز كي نصف ونحن نتحدث عن اختصاصات هيئات معينة مثل ما جاء في المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة في فقرته الثانية التي تحدثت عن سلطات معينة لمجلس الأمن وسلطات أخرى لمحكمة العدل الدولية. هذا ولم يجد الباحثون ما يشير صراحة إلى كلمة السلطة سواء في القرآن الكريم أم في معاجم اللغة العربية وما وجدوه هو فعل سلط والذي يحمل معنى القوة والغلبة والقهر[٩].

ولن يقتصر وضع السلطة على الجوانب السياسية فللمجتمع حظه من مراكز ومؤثرات السلطة نجدها في أغلب جوانب حياتنا، فالأب لديه سلطة ولكن على زوجه وأبنائه والمعلم والطبيب كلاهما يتمتعان بسلطة معينة على من يليهما من التلاميذ والمرضى. كما أن المؤسسات والهيئات الاجتماعية والاقتصادية تزخر هي الأخرى بالعديد

---

[٧] **انظر، أي. أس. كوهان، مقدمة في نظريات الثورة، ت: فاروق عبد القادر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٩، ص٥٠.**

[٨] **انظر، جان وليام لابيار، السلطة السياسية، ت؛ حنا الياس، منشورات عويدات، ط/٣، بيروت – باريس، ١٩٨٣، ص١٨**

[٩] **انظر، د. صادق الأسود. علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩١، ص١٢٦.**

من أشكال السلطة. ومع ذلك يمكن القول دون خوف الوقوع في خطأ كبير أن أبرز ما تكون عليه السلطة هو في الحقل السياسي. فهي شاخصة في كل مكان وممتدة عبر الزمان. حيث ارتبط بها تاريخ أول اجتماع للجنس البشري في أولى مستعمراته على الأرض، ثم أخذت تتطور بتطور المجتمع وتطور تنظيماته المختلفة حتى لم يخل تنظيم أو تجمع ما منها تقريبا.

يمكن الخلوص من كل ما تقدم إلى تأكيد قضيتين على جانب من الأهمية تخص السلطة بعامة، وهي أن السلطة علاقة إنسانية من نوع ما؛ فهي أولا علاقة جمعية بمعنى أن لابد لها من أطراف متعددة تشترك من خلال تفاعلها مع بعضها في إنتاج هذه الظاهرة، فليس من المستغرب أن يتساءل المرء بعد كل ذلك عن جدوى السلطة عندما يكون المرء بمفرده وقد اعتزل الناس في رأس جبل أو منقطعا في جزيرة من جزر المحيط مثل تلك التي وجد روبنسون كروزو نفسه في يوم من الأيام. ومع ذلك فقد نصب هذا الأخير نفسه صاحب سلطة عندما توفر الموضوع الذي كان يبحث عنه في شكل إنسان ساقه قدره العاثر إليه. فالسلطة إذن بحاجة إلى موضوع تمارس تأثيرها عليه متخذة شكل أوامر وتوجيهات وما شابه بغية تحقيق أغراض معينة يراها كل من طرفي العلاقة ضرورية للاستمرار وربما للبقاء أيضا. بل لقد دفع هذا الوضع بالبعض من الباحثين إلى التساؤل عن حقيقة السلطة ووجودها أصلا وخصوصا متى ما نسبنا سلطة معينة إلى شخص معين. فلو قلنا مثلا أن فلان لديه سلطة، فإننا سنتساءل عندها ولاشك عن طبيعة هذه السلطة.. فسلطة ماذا يا ترى ؟ وعلى من تمارس هذه السلطة ؟ فالسلطة ليست بخاصية لصيقة بالإنسان بمعزل عن الآخرين بل هو ما يحصل عليه في مجرى علاقته بالآخرين وفي ضوء التفاعل الذي قد يتخذ شكل نضال مادي و/أو تأثير معنوي ربما والذي يجري بينه وبين الآخرين وقد يحصل عليه بالنتيجة متوجا باعتراف الآخرين العلني أو الضمني به.

والسلطة ثانيا علاقة تنظيمية، بمعنى أن ظهور الجماعة مرتبط بشكل من الأشكال بوجود التنظيم الذي سيعني في التحليل الأخير واقعة سلطة ولاشك، وذلك بقدر ما يحمله التنظيم من تمايز في الأدوار والاختصاصات من أجل تحقيق وظائف وأغراض معينة ضرورية من أجل استمرار الجماعة واستقرارها وبقائها تجد السلطة سندها وأساسها فيه.

والآن وقد عرفنا جانبا مما تعنيه السلطة فلنحاول البحث فيما ذهب إليه الكتاب الآخرون في تعريفهم لها ولنبدأ بما أورده "رسل" إذ يقول في تعريفه للسلطة: أنه يمكن النظر إليها بوصفها عملية تميل إلى إحداث تأثير مقصود[10]. وهو بذلك يكون قد حدد هدف العملية وقصرها على جانبها الشكلي المجرد الذي لا يرى فيه سوى إحداث أثر ما مطلوب من قبل من قام بالعملية دون أن يعنيه أمر الغاية أو أهداف ومن ثم بواعث من مارس هذا الفعل أو التأثير ونتائجه على موضوع التأثير ومن ثم ردود أفعالهم نحوه ونقصد بهم أفراد الجماعة، فهي قد تؤدي إلى التزام هؤلاء الأخيرين به بقدر ما تنطوي عليه من رضا وتقبل أو ربما قد تدفع إلى التمرد عليه.

[10] See, B. Russell, Power: a new social analysis, George Allen and Unwin, London, 1954,p.35

أما"لاسويل" فينظر إلى السلطة من زاوية اشتمالها على القوة سواء في شكلها المجرد المعلن أم الضمني حيث يعتبرها عملية تأثير في سلوك الآخرين من خلال فرض الحرمان والضغط والجزاءات عليهم أو التهديد بها بغية تحقيق امتثالهم للسياسة المعروضة للتنفيذ[١١]. و"لاسويل" هنا يجعل من الجزاءات والحرمانات المبطن منها والمعلن شرطا لازما من أجل ضمان استجابة الأفراد لها بوصفها أساس السلطة. ويمكن القول، كما يذهب إلى ذلك عدد ممن تناول هذا الموضوع، أن "لاسويل" يتجاهل الجوانب الأخرى للسلطة والمتمثلة في موضوعة الرضا والتي هي أحد أهم نتاجات شرعية السلطة والتي لا يمكن لها أي السلطة أن تبقى وتستمر في حال غياب هذا العنصر. ويؤكد بدلا من ذلك على القوة والإكراه أو التهديد بهما. وفي نفس الاتجاه يذهب "دي جوفنال" حين يؤكد على دور القوة في هذا المجال فالتاريخ يدل حسب زعمه على أن المجتمعات الإنسانية مدينة على اختلاف أوضاعها لا لشيء إلا للقوة والقوة لوحدها[١٢]. ذلك يعني نفي نفس الشيء ذلك الذي مال إليه لاسويل والذي يطلق عليه الشرعية وهو أمر لا يمكن القبول به بأي حال من الأحوال. إذ أن بقاء السلطة واستمرارها مدين ليس للقوة بمعنى الإكراه، ذلك أن القوة لوحدها سوف تجعل من الحياة السياسية والاجتماعية وضع لا يطاق، حيث ستجعل السلطة عرضة لمطالب كل من يأنس في نفسه القوة على فرض نفسه على الآخرين وإغراء دائم لهم من أجل محاولة تجريب قوتهم من أجل الوصول إلى السلطة والبقاء فيها، وهي حالة تذكرنا بحالة الطبيعة لدى هوبز حيث يقف الكل ضد الكل ولن يكون نتيجة ذلك سوى أن يصبح تاريخ السلطة بخاصة وتاريخ الدول بعامة مجرد تاريخ لتعاقب المتغلبين وتحكمات يفرضها غزاة مغامرون وقطاع طرق استطاعوا بما أوتوا من قوة أن يفرضوا أنفسهم على المجتمعات التي ابتليت أو التي ستبتلى بهم، ولن نتوقع غير الاكراهات أو التهديد بها وسيلة من أجل الاستمرار في فرض أهوائهم وأغراضهم عل أفراد تلك المجتمعات. وهذا ما فهمه "فيبر" بالضبط، عندما نظر إلى السلطة بوصفها مجموعة سيطرة تستعين بتنظيم إداري من أجل فرض إرادتها مستخدمة الإجبار المادي الشرعي أو التهديد به وسيلة لذلك. فعلى الرغم من تأكيده على جانب الإكراه كما فعل ذلك آخرون إلا أن فيبر يعمد هنا إلى وصف الإكراه بأنه شرعي. وسواء أكانت الشرعية ناتجة عن التقاليد والأعراف في مجتمعات لم تعرف التغيير أم ارتكنت إلى حكم العادة منذ القدم كما هو الحال في النظم التقليدية أم كانت هذه بسبب مزايا الزعيم وشخصيته المتفوقة التي ارتبطت بآمال الخلاص في ظل أزمات حادة يمر بها المجتمع المعني، وهي حالة امتازت بها وأحاطت بظهور السلطة الملهمة، أم كانت بسبب اقتران السلطة- هياكلا وأشخاص وسياسات- بالقواعد الدستورية والقانونية، فسوف تبقى النتيجة واحدة وهي التخفيف من حدة عنصر القوة في السلطة باشتراط أن تكون هذه القوة محكومة بشيء آخر هو الرضا من قبل من تمارس عليهم هذه القوة.

وإذا ما انتقلنا صوب الماركسية فإننا واجدون في حنايا ما كتبه منظروها الأوائل-على الرغم من عدم تقديم تعريف أو مفهوم نظري للسلطة- ما يشير إلى ربطها بواقعة الاستغلال

---

[11] See, Lasswell and M. Kaplan, Power and society: a framework for social enquiry, Yale Univ. press.,1950, p.76

[١٢] أورده د. صادق الأسود، مصدر سبق ذكره، ص١٣٣.

الطبقي[١٣]. فهي أداة من أجل اضطهاد الطبقات الدنيا من قبل الطبقة المالكة وهي بذلك أداة مهمة من أدوات الصراع يلجأ إليها كل من مالكي وسائل الإنتاج ومن لا يملك سوى قوة عمله ابتداء من النظم العبودية مرورا بالإقطاع ووصولا إلى النظام الرأسمالي، في سبيل فرض هيمنته أو دفاعا عن مصالحه في وجه مضطهديه. فهي إذن سلطة طبقة مهيمنة تستخدم أدوات القمع والإكراه الجسدي أو التهديد به ضد الطبقات الدنيا حينا أو اللجوء إلى ما يزيف وعي أفرادها عن طريق استخدامه الأيديولوجيات وبعض الأفكار الماورائية إما بغية إقناعهم بضرورة القبول بما هو قائم باعتباره قدرا عليهم قبوله أو إلهائهم أو وعدهم بتحقيق بعض المنجزات الآنية.. والآن ما هي السلطة ؟

تشريح السلطة:

قد لا يكفي من أجل وضع مفهوم لظاهرة ما مجرد الإتيان بتعريف لها، قد يوصف ذلك الإجراء بأنه تعريف "أسمي" لا يخدم إلا في إعطاء فهم أولي للظاهرة قيد الدراسة ولذا لا بد من اللجوء إلى التحليل والتجريد- بمعنى حذف الأعراض والمظاهر والإبقاء على ما هو مشترك وعام- ومن ثم وضع المميزات أو الأحداث المتشابهة في نفس الطبقة أو الفئة وإعطائها- أي للفئة – تسمية معينة[١٤]، وهكذا فان تعرف يعني دائما أن تحذف وأن تختار، على حد تعبير "دويتش"[١٥]. ونحن في محاولتنا هنا سنحاول إن نتبع هذا الإجراء بأن نحلل ونجرد ونصنف، واليكم التفاصيل.

أ - السلطة واقعة تمايز:

ونحن نقصد بالتمايز في هذا المجال تلك النزعة التي تدفع بالإنسان إلى تطلب البروز والتفوق على الغير. وهذه غالبا ما تعبر عن نفسها في بحث الإنسان الدائب عن كل ما يمكن أن ندعوه مجدا ونفوذا و سلطانا بوصفه تعبيرا عن طموح سوف لن يتوقف هو الآخر على أولئك الأفراد فحسب بل والجنس البشري عامة بوصفها مكافأته العظمى على حد تعبير" برتراند رسل"[١٦]. وتتكشف واقعة التمايز هذه بمرور الزمن عن حقائق معينة، إذ من شأنها أن تدفع باتجاه تفاوتات ولا مساواة قد تكون غير ظاهرة في البداية لاعتبارات عديدة إلا أنها سرعان ما تعبر عن نفسها وبشراسة حينما يستدعي الأمر ذلك وحينما تتوفر الظروف، ومن ثم تبعية بوصفها رابطة تقوم بين القلة المتميزة من الموهوبين وبين الكثرة ممن لم يسعفهم الحظ ولم تتوفر لهم المصادر من أجل إثبات تفوقهم وامتيازهم على الآخرين.

ولاعتبارات تخص البحث سوف نلقي بنزعة التميز، بمعناها النفسي الصرف، جانبا ونأخذ في التركيز على ما تحدثه هذه النزعة من نتائج التفاوت واللامساواة وذلك بغية أن يضل الجهد محصورا في الجانب السياسي وتغليبه على الجوانب السيكولوجية الأخرى

---

[١٣] انظر، د. صادق الأسود، المصدر نفسه، ص١٤٢.

[14] See, Vernon Van Dayke, Political science: a philosophical analysis, Stanford university press, Stanford, California, 1960, p.62,

[15] See, Karl W. Deutsch, The nerves of government: models of political communication and control, The Free Press, (2nd. Ed.), N.Y., London, 1967, p.5.

[١٦] أورده، جون كينيث جالبريث، تشريح السلطة، ت: عباس حكيم، مطبوعات مؤسسة كورجي، دمشق، ١٩٩٣، ص١٥.

من البحث بوصفها الفيصل في علاقة السلطة الذي سيتقرر بموجبه الأساس الذي ستقوم عليه حالة التبعية أو الهيمنة. هنا سنكون إزاء ما يشبه "متصلية" تبدأ بتفاوت في الملكية والمراكز والأدوار والمكانة، ستؤدي متى ما تكرست وتم الاعتراف بها إلى لا مساواة تنطلق من الأفراد كي تصل إلى الجماعات فتظهر عندها الفئات والطبقات؛ فئات وطبقات تملك، إضافة للمميزات المادية، المكانة والنفوذ وفئات أخرى محرومة من كل أو بعض مما تحرص الفئات والطبقات المالكة على الاستحواذ عليه وعندها لا مفر من خضوع وتبعية من لا يمتلك أي شيء لمن يمتلك كل شيء. والتفاوت في مفهوم الباحث قدر طبيعي يتجاوز المخلوقات العاقلة من البشر إلى المخلوقات غير العاقلة؛ حيث استغلته وعبرت عنه تجمعات القردة وقطعان الماشية وحيوانات البراري. يظهر في البداية على شكل مزية خاصة في البنية الفردية كالضخامة والقوة الجسمية أو حتى قدرة على التعبير و الإقناع وتأخذ طريقها- أي حالة التفاوت - لتشمل الثروة والمراكز التي قد يؤهلهم وضعهم لشغلها وبعبارة واحدة كل ما من شأنه إشعار الآخرين بأفضليتهم عليهم وقدرتهم من ثم على إلزام هؤلاء بفعل ما كان يمكن لهؤلاء الأخيرين إن يقوموا به، ربما، لولا شعورهم أو اقتناعهم بالمكانة الخاصة التي أضفتها عليهم حالة التفاوت تلك. فبإمكان الأب بفضل دوره المتميز في العائلة أن يأمر الأولاد، وهؤلاء الأخيرين قد لا يجدون بدا من إبداء الاحترام والنزول عند رأي أبيهم وكذا الحال بالنسبة للزوج قبل زوجه والمالك قبل المستأجر وشرطي المرور وهو يشير بيده إلى سائقي السيارات وهكذا. إنها إذن- أي حالة التفاوت- صفة أو إمكانية تؤهل المرء للتدخل في خيارات وتصرف آخر أو آخرين ودفعهم للتصرف بشكل ما كانوا ليفعلونه لولا هذا التدخل.

حالة التفاوت تبدأ إذن على الصعيد الاجتماعي ويمكن تتبعها في العائلة خصوصا، فالعائلة كما يذهب" دوفرجيه" نموذج للتفاوت فهناك تدرجيات في التفاوت واللامساواة نلاحظها بوضوح في هذه الجماعة الأولية فللأجيال السابقة من أعمام وأخوال وأجداد حرمة على ما عداهم من الأجيال اللاحقة، كما يتمتع الأخوة الكبار بأفضلية على الأصغر سنا والأولاد على البنات والرجال على النساء. وإذا ما انتقلنا إلى العلاقات بين الأسر المختلفة المنضوية تحت جماعة أو مجتمع أكبر كالعشيرة أو القبيلة أو ما شابه سنجد نفس هذه التراتبيات تقريبا وهي تطل برأسها من بين هذه الحشود، فالأفضلية للسن الذي يأخذ هنا تعبيرا مؤكدا على الخبرة والتجربة والحكمة وبذلك تضاف عوامل أخرى في إطار الفئات المتشابهة فتعطي ميزة إضافية كالثروة والمحتد والقوة البدنية لتضفي على من يتمتع بها شكلا من أشكال الاحترام فكلمته مسموعة وله رأي فيما يدور وبالتالي تحقيق ما يطمح إليه من وضع خاص في تلكم الأوساط[١٧]. والتفاوت بهذا المعنى مدعاة من جهة أخرى - وخصوصا متى ما تم استخدامه بشكل مقصود من أجل التدخل في خيارات الآخرين من أجل دفعهم للتصرف بشكل ما كانوا ليفعلونه لولا هذا التدخل- نقول مدعاة لتحقيق ما اتفق

[١٧] **حول هذه النقطة ولمزيد من الإطلاع انظر، روبرت م. ماكيفر، تكوين الدولة، ت: حسن صعب، دار العلم للملايين، بيروت-نيويورك، ١٩٦٦، ص١٤٩.**

على تسميته بالنفوذ. والنفوذ من ناحيته عنصر مهم في بناء السلطة ولكن على أن يقترن بالقبول والاعتراف به من قبل الجماعة وهو ما يطلق عليه "داهل" بالنفوذ المشروع[١٨].

ولكن ما هو الوضع إذا لم تتوفر حالة التفاوت ؟ هذا الافتراض يضعنا أمام حالة من المساواة الكاملة. فهل المساواة بهذا المعنى تنفي صفة النفوذ ومن ثم السلطة ؟ ونسارع إلى الإجابة بنعم، ذلك إن المساواة بقدر عملها على إلغاء التفاوت إنما تعمل على تحديد إن لم نقل بعملها على إلغاء ما يمكن أن ندعوه نفوذا. فالتعامل بين الأفراد والجماعات سيتسم بطابع الندية، وتصل الندية أعلى درجاتها عندما يقرر المجتمع آليات التعامل بين أفراده على أساس من المساواة وخصوصا ما تعلق الأمر منها بالثأر، فالثأر الذي يقوم على القاعدة المساواتية الشهيرة؛ العين بالعين والسن بالسن يعد واحدا من أشكال التعبير العنيفة عن هذه الحالة. والعقد وسواء أكان مرتبطا بالمال أم بعلاقات اجتماعية أم سياسية أخرى إن هو إلا شكل آخر من أشكال المساواة وتعبير في نفس الوقت عن آلية لتنظيم علاقات المساواة تلك، ويمكن هنا إضافة عملية القرعة بوصفها آلية تنجم عن المساواة، والديموقراطية الأثينية طافحة بنماذج وأشكال منها وخصوصا في اختيار الأشخاص للمناصب والمشاركة في الخدمة العامة. ومع ذلك فلا بد أن تخلي هذه الأوضاع المساواتية المكان للتفاوت سواء في المراكز أم في الأدوار. فالمساواة الكاملة كما هي في حالة الطبيعة عند هوبز لا يمكن أن تستمر فهي محكومة إما بالفوضى الكاملة أو بظهور الطغيان ففي الحالة الأولى هي إيذان بانتهاء المجتمع وفي الثانية تبشير بظهور سلطة مطلقة بشكل أو بآخر. فإذا ما أضفنا إلى ما ذهب إليه هوبز تعقد الحياة ومطالب ورغبات متجددة في إشباع الحاجات الإنسانية المتزايدة وهو أمر لاشك أنه سيفضي إلى اعتماد متبادل أكبر لن يمكن معه تلبية المطالب الفردية والجماعية بالمقابلة بالمثل كما هو الحال مع الثأر أو بعقود تتم بين الجماعات المختلفة رغم أهمية مثل هذه العقود في تأمين الحقوق أو أنها ستكون من الكثرة والتعقيد درجة ستؤدي عاجلا أم آجلا إلى بروز الحاجة إلى أدوار لوسطاء كأفراد أو وكالات وهيئات يمكن أن تأخذ على عاتقها أو التوسط بين الأفراد والجماعات من أجل تسوية الخلافات وأمر تنفيذ تلك العقود والاتفاقات. وسرعان ما يتم الاعتراف للقائمين على أمر الوساطة وتنفيذ العقود بالمكانة الخاصة لهم في المجتمع، وبذلك ستخلي علاقات المساواة من الناحية الواقعية في البداية على الأقل المكان لأشكال من النفوذ الاجتماعي لممارسي مثل هذه الأدوار، ليصبحوا بعدها وبمرور الزمن حكاما وقضاة وعلى حد تعبير"دوفرجيه" سلطات عامة مكلفة بفرض الجزاءات والتسويات[١٩]. هذا إذا لم نقل بأن العقود ذاتها تعبر عن درجة ما من التفاوت الواقعي إن لم نقل القانوني، بقدر ما تعطي لأحد أو بعض أطراف العقد مكنة على فرض آرائه أو توجهاته على بقية الأطراف[٢٠].

---

[١٨] انظر، روبرت داهل، الجديد في التحليل السياسي، ت: خيري حماد، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥، ص٧٨. وحول التمايز ودور في خلق السلطة والمحافظة عليها ولمزيد من الإطلاع انظر، ماكيفر، تكوين الدولة، المصدر السابق، صص٦٣-٦٥، وحول النفوذ يراجع أيضا، الأسود، مصدر سبق ذكره، ص١٥٧.

[١٩] انظر، موريس دوفرجيه، علم اجتماع السياسة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩١، ص١٢٧، وهو ما يذهب إليه ماكيفر، تكوين الدولة، مصدر سبق ذكره، صص٥٣، ٨٥.

[٢٠] انظر ولمزيد من الإطلاع حول هذه النقطة، دوفرجيه، المصدر نفسه، ص١٢٨.

وإذا ما اتفقنا على دور التفاوت ومن ثم التمايز في خلق النفوذ إلا انه مع ذلك سيضل قاصرا عن بلوغ مستوى السلطة، إذ لابد للنفوذ أو لممارسي هذا النوع من التأثير إن يتم الاعتراف به ليصبح بعدها قادرا على ممارسة فعل مادي يمكن من خلاله إجبار موضوع التأثير، بمعنى النفوذ، على التصرف بشكل يتفق مع ما يريده أو يحدده له صاحب التأثير. وهو ما سنحاول إيضاحه في موضوعة القوة أو الإكراه ولكن بعد أن نستكمل حديثنا عن واقعة التمايز.

نخلص من كل ما سبق إلى القول بأن السلطة في أساسها هي واقعة تمايز، وهذه تنشأ عادة في ظل الجماعة أو المجتمع السياسي بين من يأمر من ناحية ومن يقوم على تنفيذ ذلك الأمر. ذلك يعني تأشير حالة من التمايز في المراكز. وهو ما حدا "بروسو" إلى القول " إن أشكال الحكومات المختلفة تعود بأصولها إلى الفروق الكبيرة أو الصغيرة التي كانت قائمة بين الأفراد عندما أنشىء النظام "[٢١]. إذ المساواة بين أفراد الجماعة من شأنها أن تنفي السلطة، أو إذا شئنا الدقة فإنها ستكون موزعة على كل الأفراد بالتساوي بقدر ما لا يكون هناك من يأمر ومن يطيع. ففي مجتمع حيث يتمتع فيه الأفراد بوضع متساو من الناحية الواقعية لا يمكن للسلطة، بمعنى المكنة على إصدار أوامر تؤثر في الآخرين فتحملهم على إعادة ترتيب خياراتهم والإذعان لمطالب من بيدهم السلطة، أن تتحقق. إن ما يمكن أن يحدث في ظل تجمع كهذا هو سلطة كل فرد في مواجهة كل فرد آخر. هذه هي "حالة الطبيعة" التي نبهنا إليها هوبز. وهي حالة سيسود فيها بناء على تساوي الكل في ادعاء السلطة، الصراع والصراع المرير في أغلب الأحيان. وهنا لن يكون بمستطاع أحد الإفلات من الهلاك. إنها حالة ستتسم بالخوف وعدم الأمن على الأنفس والأموال، أما الحرية إذا كان هناك من حرية، فهي حرية الأقوى ولكن إلى حين ريثما يظهر من هو أقوى وهكذا.

ب- السلطة فعل قوة:

لا يختلف اثنان على أن السلطة في جوهرها إنما هي فعل قوة. فنحن لا يمكننا التوجه إلى الآخرين كي نقنعهم بالتصرف وخصوصا إذا كان مثل ذلك التصرف مما لا يتفق ورغبات أو مصالح أولئك الذين نتوجه إليهم بمثل هذا الطلب. فإذن لابد من شيء ما آخر يجبرهم وربما يقنعهم في نفس الوقت على فعل ذلك. وإذا كان القول بالإجبار يعني ببساطة توفر أداة ما تعطي للإجبار معناه، فان الإقناع وما يمكن أن يتلوه من اقتناع بمعنى الاعتراف لهذا الطرف أو ذاك بحقه في إصدار مثل هذا الأمر مسألة فيها الكثير من التعقيد. ذلك أن هذا النوع من الاعتراف والذي يعطي معنى الرضا في جانبه الايجابي سيتطلب أوضاعا وشروط بعضها قائم مترسخ في عقائد الناس وآمالهم، في أساطيرهم وأحلامهم، وبعضها الآخر نتاجات آنية لدعوات ونشاطات من يدعي السيطرة على مقاليد السلطة ويطالب بالاعتراف به، ناهيك عما يشبه الاقتناع الذي سيوفره خوف التعرض لأدوات الإكراه في حال ما إذا لم يتم الاستجابة إلى من يمسك بيده مقاليدها.

نحن إذن إزاء مفارقة لا يمكن تجاهلها، فمن ناحية لابد للسلطة من قوة كأداة لابد منها من أجل وضع مطالبها موضع التنفيذ وبالقسر، إن لم يكن هناك مناص من ذلك، وهي ليس بامكانها من ناحية أخرى الاستغناء عن الرضا بها وبمطالبها، بعيدا عن أشكال القسر

[٢١] جان جاك روسو، أصل التفاوت بين الناس، ت: بولس غانم، اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع، بيروت، ١٩٧٢، ص ١٠٦.

تجاه من تتوجه بها إليهم. لذا كان لزاما على ماسكي السلطة التوفيق بين النهجين. إذ من الثابت أن لا بقاء للسلطة لو اعتمدت على القوة السافرة أو حتى المبطنة لوحدها كما يصعب تخيل الاستناد على الرضا لوحده في إنجاز مهامها والوصول إلى أغراضها. وهنا يجب التعرض للقوة باعتبارها أداة إكراه وموئل رضا. فما المقصود بذلك يا ترى..وما هي علاقة كل منهما في موضوع السلطة ؟

بادئ ذي بدء لابد أن نقرر أن نظاما وسلطات ومن ثم مجتمعا متماسكا لا يمكن له أن يقوم ويستمر دون قوة تأخذ على أيدي الخارجين على قيمه سواء المادية منها أم المعنوية وتحميه من العدوان عليه من قبل المجتمعات الأخرى

فيما مضى كانت السلطة وكانت القوة عنصرا أساسيا لقيامها واستمرارها حتى لقد تسمت إحدى النظريات المفسرة لظهور السلطة بنظرية القوة، وجعلت من هذه الأخيرة سبب السلطة الأول والمعول عليه في دوامها وتغيرها وانتقالها من يد لأخرى. وتعني القوة في المقام الأول هنا كل عناصر الإكراه المادية والمعنوية، بمعنى تلك التي تعمل على إيقاع الأذى الجسدي والنفسي بالناس سواء في حال استخدامها بشكلها السافر أم المبطن، أي التهديد بالفعل أم بالحرمان والمنع تحت طائلة العقوبة. هكذا كان حال السلطة في شكلها البدائي قوة سافرة فجة إذا صح التعبير، إلا أنها ما عتمت أن تبدل بها الحال مع تقدم البشرية في سلم التطور وظهور الأديان والفلسفات فأصبحت قوة مستبطنة بمعنى أن الناس بدأوا باستبطان الأوامر والنواهي التي اشتملت عليها الشرائع والقوانين. وأخذ نطاق القوة والسافرة بشكل أخص بالتقلص رويدا رويدا ليطال المشاغبين والمتمردين والمجرمين وبعبارة واحدة أنها وضعت في مواجهة كل من يتهدد أو يعتقد بأنه يهدد النظام العام رغم أن مثل هذا الوصف لا يعني سوى القليل مما اشتملت عليه مثل هذه الممارسات، فمثل هذا التصنيف لأعداء النظام- كما يحلو لأصحاب السلطة عادة وصف خصومهم به- لا يخلو بطبيعة الحال من تبسيط للأمور واختزال للحقائق، فمن الثابت أن التاريخ البعيد والقريب حافل بالكثير من المناسبات التي استخدمت فيها النخب الحاكمة أدوات القمع لديها ليس من أجل فرض النظام وإنما من أجل قمع والتخلص من أعدائها ومناوئيها، وكانت تلك الإجراءات سببا بل وسبب رئيسي- في أحيان معينة- من أسباب ضياع النظام وعدم الاستقرار. ثم إن السلطة لم تقف في اعتمادها من أجل فرض قواعدها وتوجهاتها على القوة السافرة لوحدها بل تجاوزتها ناحية ادخل القوة الاقتصادية في مدار فلكها.

وسوف نحاول فيما يلي إلقاء الضوء على كل من الأشكال التي تتخذها القوة في العادة ونوع التأثير الذي تحدثه كل منها، ولنبدأ بالاقتصاد على أن نستكمل حديثنا عن الأشكال الأخرى للقوة فيما بعد. فالاقتصاد وكل ما يتصل به من ملكية وإنتاج وتوزيع للخيرات إنما هو موضوع يتأثر بمن يمتلك مصادر القوة الأخرى، كما أن أثره واضح في تقديم الدعم لأصحاب السلطة. ولندع جانبا القول أن الاقتصاد والسيطرة على موارده ومن ثم إعادة توزيعها إنما هو هدف رئيس يسعى إليه في العادة كل مدع للسلطة ما في ذلك شك.

يتمتع الاقتصاد بوصفه أحد جوانب القوة التي تقوم عليها السلطة بميزتين على الأقل فهو من ناحية يعمل بشكل خفي غير واضح وذلك حين يكره من يتعرض لطائلة الحرمان من فوائده- وخصوصا عندما يتم تجريده من ملكيته بوصفها وسيلة الحياة والبقاء أو حين يستثنى فرد من نظام توزيع المنافع والقيم السائد أو حين يتم تهديده بذلك- فانه لاشك سيضطر إلى الإذعان والخضوع ولا نقول الطاعة، إذ الطاعة مبنية على فعل مستمد من قناعة ورضا نفسي قبل كل شيء. وسوف نأتي على بيان ذلك لاحقا. وتكشف الميزة

الأخرى وبشكل علني وسافر عن توجهات السلطة الحقيقية ومراكز الأفراد والجماعات على سلم الهرم السلطوي وهو ما لا تفعله القوانين ولا اللوائح المنظمة لسير عمل المؤسسات السياسية. إذ أن من شأن القوة الاقتصادية، وسواء عملت مع عناصر القوة الأخرى أم بمعزل عنها، أن تخلق حالة من اللامساواة أو التفاوت بتعبير آخر. ولا أدل على حالة التفاوت هذه من الأمثلة التي تساق حول العديد من الحقوق المنصوص عليها في الدساتير والبيانات الدستورية ولوائح حقوق الإنسان والتي تؤشر بما لا يقبل الشك أفكارا عن المساواة في شكلها المثالي، إلا أن من يدقق في مدى تمتع الناس بمثل تلك الفرص المساواتية لا يجد في الواقع سوى مساواة ولكنها في انعدام المساواة[٢٢].

وسوف نحاول فيما يلي إلقاء الضوء على ما تبقى من الأشكال التي تتخذها القوة ونوع التأثير الذي تحدثه كل منها. بداية يمكن القول أن القوة بشكلها السافر،بمعنى الاقتصار على عنصر الإكراه المادي، ستتخذ ما يمكن تسميته بسلطة الإكراه أو السلطة القسرية[٢٣]، تمييزا لها عن الأنواع الأخرى مثل سلطة الإغراء (بالمنافع) والسلطة المستبطنة. أما النتيجة المتوقعة من هذا النوع من القوة فهو الخضوع الكامل والمطلق لمطالب السلطة ويمكن تصويره في حالة العبد الذي وجد نفسه على سطح سفينة في عرض البحر مقرونا بالسلاسل وقد تعلق مصيره بمدى استجابته لإرادة ربانها. لذا فهو لن يجد أمامه من مهرب سوى الخضوع الكامل لمطالب ربان تلك السفينة، هذا إن أراد أن يجنب نفسه العذاب تحت السياط أو الموت غرقا.

مثل هذا المضمون المتطرف الذي سقناه كتمثيل للوضع الذي يمكن أن تتخذه علاقة السلطة برعاياها سيكون كافيا من أجل إلقاء الضوء على طبيعة الأدوات والتنظيمات التي ستأخذ على عاتقها عملية فرض هذا النوع من العلاقة وربما سيصاب بالدهشة كل من تطلع إلى ما اشتملت عليه شرائع" حمورابي" بوصفه ممثلا لعهد اتسمت علاقة السلطة فيه برعاياها بسيطرة عنصر القوة. فما كان قد نص عليه في بنودها وما حوته موادها من إشارات واضحة إلى لجوء المشرع إلى القوة في كل صغيرة وكبيرة، حتى ليخيل للقارئ لها إن قيم القسر وأدوات الإكراه كانت قد تغلغلت في كل جانب من جوانب حياة أمثال تلك المجتمعات. ولنا في القوانين والتعاليم الكنسية التي وضعت إبان هيمنة الكنيسة على الحياة الاجتماعية والسياسية في أوربا القرون الوسطى مثال آخر على مثل هذا الاتجاه. عامدة- أي الكنيسة- من خلالها على ضمان خضوع المؤمنين من أتباعها حتى يتسنى لها تأمين ذلك الشكل من الخضوع التي تتطلبه تعاليمها، إلى الدرجة التي أصبح وصف" الهول" علما على ممارسات العديد من محاكم التفتيش منذ القرون الخامس عشر مرورا بالمذابح الدينية في"سانت بارتلمي" وغيرها لتشمل" الهيغونوت" وقبلهم المسلمين واليهود. ناهيك عن الاستخدامات الأخرى للإكراه وخصوصا المعنوية منها، تلك التي لم تسلم منها حتى نفس الإنسان وروحه سواء في حياته أم بعد مماته. حيث تفنن القديسون ورجال الدين في تصوير العذابات التي تنتظر الناس الخاطئين على مواقد النار، كما بشرت بذلك تعاليم الكنيسة أنفة

[٢٢] لمزيد من الإطلاع، انظر، د. صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، مصدر سبق ذكره، صص١٤٦-١٤٧.
[٢٣] حول هذه التسمية وما يحيط بها من مصطلحات، انظر، جالبريث، تشريح السلطة، مصدر سبق ذكره، ص١٨.

الذكر[٢٤]. وبمثل تلك الأساليب الإرهابية، والأفعال التي يغلب عليها الطابع و المحتوى الرمزي تكون مثل هذه السلطات قد توصلت ومن خلال استبطان الإكراه إلى تشكيل ارادات الأفراد وبشكل يضمن الخضوع لمطالبها وحتى دونما حاجة إلى الإسراف أو بعبارة أخرى الاقتصاد في ممارسة أفعال القوة والإكراه. هذا النوع من السلطة هو ما يمكن إطلاق تسمية السلطة المستبطنة عليه تمييزا له عن الأنواع الأخرى كالسلطة القسرية وسلطة الإغراء بالمنافع أو التعويضية على حد تعبير "جالبرث".

وينظر إلى السلطة المستبطنة التي تقوم على استبطان الإكراه بوصفها الشكل الذي تأخذ فيه القوة دورا آخر مختلف يتميز بكونه غير بارز. فعن طريق التربية والتثقيف وما تمارسه وسائل الإعلام والدعاية من تأثير في عقول الناس وفي نفوسهم تكون السلطة قد نجحت في تشكيل شخصيات هؤلاء الناس عاملة في الوقت نفسه على توليد قناعات خاصة لديهم بطريق غير مباشر تضعها في مسارب بحيث تصب في خدمة أغراض السلطة وسياستها بالنتيجة.

فالفرد سيجد نفسه مسوقا بقوة خفية، إذا صح الوصف، نحو الإذعان والقبول بما هو قائم دونما حاجة إلى من يجبره على فعل ذلك. ربما يكفي من أجل تحريك هذه القوة الخفية لديه مجرد رؤية شرطي أو اللون الأحمر وهو يضيء في منعطف طريق كي يتوقف عن الحركة بفعل لا إرادي في الغالب. وربما يعترض البعض بالقول أن انصياع هذا أو غيره من الأشخاص لا يأتي استجابة لدافع الخوف الذي قد يثيره لديهم منظر الشرطي وإنما كتعبير عن الوعي بمصالحهم هم بالذات ولأمنهم الشخصي من التعرض لحادثة جراء مخالفة الإشارة المرورية، ونسارع فنجيب، أن مثل ذلك التصرف الذي يبديه الفرد في تلك اللحظة، هي في اعتقادنا استجابة لا شعورية لأمر موجه إليه يأتي كتعبير عن إكراه ما مستبطن أو كامن في نفس الفرد تستثيره الإشارة الحمراء فيستجيب لها فورا دون أن يجد الوقت الكافي كي يحلل ويفلسف الأمور، فيربط هذه الإشارة بمصلحته الخاصة أو مصلحة من يمرون من أمامه. وخصوصا عندما لا يكون هناك ثمة من مخاطر أو إذا شئنا الدقة مصلحة ما تستدعي وقوفه.

أما الاستخدام الأكثر خطورة وفاعلية لمحتوى الاستبطان فقد كان ذلك الذي لجأت إليه النظم السلطوية والشمولية جريا على عادة من سبقهم إلى ذلك ونقصد بهم رجال الكنيسة إبان القرون الوسطى والسلطة التي أعقبت" العهد القديم" في فرنسا ووصلت ذروتها إبان "عهد الإرهاب"Reign of Terror خلال الأعوام ١٧٩١-١٧٩٣. كما استخدمتها من بعدهم العديد من الحركات الثورية في روسيا والصين وفي أفريقيا وأميركا اللاتينية. وتدور محور هذه الممارسات حول مضمون"العقوبة النموذجية" عبر اللجوء إلى ممارسة أسلوب التعذيب العام والعلني للمجرمين والهراطقة. وهؤلاء لا يستهدفون من وراء إنزال هذا النوع من العقوبة مجرد إيقاع الأذى الجسدي بالمحكوم عليهم فحسب، بل هي تستهدف بشكل خاص عقول ونفوس كل أولئك الذين يشهدون عذاب هؤلاء فتؤثر فيهم فتشل

[٢٤] **حول هذه النقطة ولمزيد من الاطلاع انظر، ول ديورانت، قصة الحضارة، ج/٢٣، دار الجيل، بيروت- تونس، ١٩٨٨، صص٧٨، ٩٠، ٨٢. كذلك انظر، د. نور الدين حاطوم، تاريخ عصر النهضة الأوربية، دار الفكر، المكان بلا، ١٩٦٨، ص٢٠٠.**

إرادتهم فتقعد بهم بالنتيجة عن أي ما من شأنه الخروج على الطاعة كما يراها ويريدها القيمون على أمر السلطة أو الحركة السياسية[٢٥]. وهذا بالضبط ما دفع بالأمير الروسي" كروبوتكين" الذي عد وقتها أحد أبرز رموز الحركات الإرهابية في أوربا القرن التاسع عشر، إلى القول بأن حالة عدم الاكتراث أو اللامبالاة اثر كل عملية إرهابية من هذا النوع هو أمر مستبعد بل هو إلى المستحيل أقرب، فمن خلال هذه الأعمال المدوية التي ستستأثر بالاهتمام ستندس الفكرة، التي يحمل الإرهابيون لواءها، في رؤوس الناس كي تخلق التحول لديهم. وعليه فان لمثل هذه العمليات من نتائج وما تحدثه من تأثير في لحظات ما لا تستطيع فعله آلاف الكتيبات في سنوات[٢٦].

ج- السلطة بنية تنظيم:

عندما كان الإنسان وحيدا، كما افترضه من ألف قصة" حي بن يقضان" أو" روبنسون كروزو" أو إنسان "روسو" الهمجي في حالة الطبيعة، لم يكن بحاجة إلى سلطة، فحاجاته بسيطة لم تكن لتتعدى البقاء على قيد الحياة، دونما حاجة إلى كماليات ودونما رغبة في الظهور أو التظاهر أمام أقرانه كما أنه لم يكن بحاجة إلى التنافس والصراع سواء أكان ذلك سعيا وراء لقمة العيش أم بحثا عن كل ما يشبع رغبة الهيبة والتمتع بما تضفيه المكانة الاجتماعية من منزلة ونفوذ. ثم تصبح وقائع التناقض والصدام من مقومات الحياة الاجتماعية، وتأخذ وتائرها بالازدياد كما ونوعا ودرجة كلما تعقد المجتمع وازدادت بالتبعية مطالب وحاجات أفراده وجماعاته[٢٧]. إلا أنها سوف تصل حدا قد تتهدد بالفوضى مجمل الكيان الاجتماعي القائم وهنا كان لابد من إيجاد شكل من أشكال الاتفاق بامكانه ضمان الوجود والعيش المشترك لكل الفرقاء. وبمعنى آخر بناء هيكلية للنظام على حد تعبير"كلافال"[٢٨]. وتكمن أهمية التنظيم في هذا المجال وخصوصا عندما يعمل على توحيد الأفراد والجماعات من أجل تحقيق هدف مشترك، وهو أمر لا يمكن الوصول إليه على أية حال إلا عبر تشكيل ما يمكن أن نطلق عليه الوحدة من خلال الخصوصية الجماعية، فما الذي يعنيه مثل هذا القول:

كنا قد تحدثنا في مبحث التمايز عن علاقات سلطة بمعنى أثر التمايز في خلق النفوذ بوصفه مصدرا سلطويا يعمل على ربط الأفراد والجماعات بمصدر السلطة والنفوذ وذلك بقدر ما يؤدي إلى اعتراف هؤلاء بالمكانة التي يشغلها صاحب النفوذ، ومع ذلك فهي عنصر تفريقي تمايزي بما تضعه من فاصل بين المؤثر- أصحاب السلطة - وموضوع التأثير لا يستطيع كل منهم تجاوزه، فهي أدوار محددة تستلزم تصرفات معينة تجاه كل منهم الآخر، كما أنها لا تهدف إلى السيطرة أو فرض التوجهات إلا في نطاق محدد والى مدى

---

[٢٥] انظر، د. عبد الرضا الطعان، محاضرات في مفهوم الثورة في إطاره النظري، مجموعة محاضرات غير منشورة ألقيت على طلبة الدراسات العليا، قسم السياسة، جامعة بغداد، ١٩٧٨-١٩٧٩.

[٢٦] حول هذه النقطة ولمزيد من الإطلاع انظر، T. P. Thornton, "Terror as a weapon of political agitation," in, Harry Eckstein, (ed.), internal war, F. P. of Glencoe, London, 1964, p.82.

[٢٧] انظر، روسو، المصدر السابق، صص٧٤-٧٥.

[٢٨] انظر، بول كلافال، المكان والسلطة، ت: د. عبد الأمير إبراهيم، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، ١٩٩٠، ص٤٢.

محدد هو الآخر وأبرز مثال على ذلك العائلة. أما في التنظيم فالعلاقات تأخذ طابعا آخر تجميعي فهي تربط الفرد والجماعة بمصدر التنظيم الذي هو السلطة.

يبدأ التنظيم في أخذ شكله حين يؤدي تعقد الحياة الاقتصادية والثقافية إلى تكوين جماعات من الناس متشابهة في ظروف حياتها وصعوباتها وكذلك مشاكلها، وعندما تأخذ العلاقات بين أفرادها وبين الجماعة والجماعات الأخرى بالتجذر والتحدد فتجعلهم يدركون أبعاد وجودهم الفريد وسط الكل الاجتماعي يمكن بنتيجتها أن نصنفهم أو أن نصنف علاقاتهم بكونها علاقات طبقية أو عنصرية أو طائفية وهكذا.

ولكن هي يكفي مثل هذا الوعي والإدراك لخصوصية المشاكل والآمال التي يحتفظ بها أفراد هذه الجماعات لوحده أن يؤدي إلى خلق وحدة الجماعات ؟ الحقيقة أن فعل ذلك يعوزه شيء آخر، لابد منه، من أجل رفع حدة الإدراك بخصوصية الجماعة وفتح مجالات العمل أمامها من أجل تأكيد ذاتها وهذا هو فعل التنظيم[٢٩].

ومهما قيل في التنظيم فهو لا يتعدى- وخصوصا في مجال بحثنا- بوصفه مصدرا من مصادر السلطة، عمله على تحقيق غرضين؛ الخضوع الداخلي من قبل الأعضاء لمطالب وأهداف التنظيم من ناحية والخضوع الخارجي للإرادة وللأهداف التي وضعها التنظيم لنفسه من لدن أعضاء الجماعة الاجتماعية من غير المنتسبين له[٣٠].

وهناك جملة مبادئ تحكم عملية التنظيم بوصفها مصدرا مهما من مصادر قدرة السلطة على فرض الخضوع الذي يوفرها هذا النوع من المصادر- أي التنظيم- وذلك من خلال عمله على تركيز مكونات القوة؛ البحتة والاقتصادية والنفسية، في يده من ناحية وقدرته على تحديد الأهداف والعمل على تقليص التنوع فيها. إذ من الثابت أنه كلما زاد تنوع الأهداف التي تعمل التنظيمات على خدمتها كلما قلت درجة الخضوع المتحصل لكل هدف من تلك الأهداف، من ناحية أخرى[٣١]. ويكاد يكون الإيمان العميق بالأهداف من قبل الأعضاء ومركزية القرار المتخذ في هذا الإطار من بين أهم هذه العناصر على الإطلاق. فالتنظيم يعني مركزية التعبير عن توجهات وآراء الأوساط المهيمنة فيه، وبهذا الوصف فهو معاد إلى حد كبير للتعدد في وجهات النظر. إذ ليس هناك من شيء يضعف السلطة كالتعبير عن التوجهات المتعارضة والنقد المتبادل داخل التنظيم. وهو ما يفسر مبلغ العقوبات التي كانت تفرض عبر تاريخ السلطة على الهراطقة والمتورطين بأعمال وصفت بكونها انشقاقية. كما أنه يبرر إلى حد كبير وصف المبادئ التي تحكم السلطة المنظمة بأنها تتبدى بشكل استبدادي وطاغ في غالب الأحيان[٣٢].

كنا قد تحدثنا عن فرضية التمايز بوصفها قاعدة السلطة بما توفره من تفاوت وخلقها للنفوذ فيؤدي ذلك إلى ضرورة مواجهتها بعنصر قادر على ضم جميع الفرقاء تحت لوائه متخذا شكل التنظيم الذي سيوفر هو الآخر عنصرا جديدا من عناصر السلطة، فما المقصود بذلك يا ترى وما علاقة ذلك بالسلطة؟

---

[٢٩] انظر، المصدر نفسه، ص٥٦.
[٣٠] انظر، ج. ك. جالبريث، تشريح السلطة، مصدر سبق ذكره، ص٨٠.
[٣١] انظر، المصدر نفسه، صص٨١-٨٢.
[٣٢] انظر، المصدر نفسه، ص٨٥.

بداية لابد من القول أن أي شكل من أشكال الاجتماع بين بني البشر لابد له من سلطة بمعنى علاقة آمرة ولنسمها ما نشاء أبوية كانت أم غيبية ما ورائية أم شعبية أو ما شابه ذلك، وهي بهذا الوصف لا تعني خصوصية فردية بل هي مرتبطة بالجماعة واستمرارها مرتبط بالنتيجة بدوام الجماعة وبقائها، وهو ما دفع إلى القول كما ذهبت إلى ذلك" أرنت" أنه بدون شعب أو جماعة فلن تكون هناك سلطة[٣٣]. ومهما تكن بدائية تلك السلطة، فستقوم مقام الضابط في مبدأ الأمر لاندفاعات الإنسان الغريزية. إذ من الثابت أن دوام المجتمعات رهن بوجود ضابط أو ضوابط كهذه، تحد من رغبات الإنسان التي تتسم بالاتساع والشمول. فالضبط والانضباط إذن من مهمات السلطة الأولى ونتاج من نتاجاتها. فالنظام الاجتماعي إذن عملية إرادية أريد بها الوقوف بوجه غرائز الإنسان التي لا تحد. والنظام من ناحية أخرى لابد له من مصالح وتوجهات يعمل على الدفاع عنها وتكريسها داخل الجماعة وإذن فهي لابد ستدفع في مرحلة ما من مراحل تطور الجماعة إلى ظهور التعارضات والتنافس بين الأطراف المكونة للجماعة وإذن لابد هنا من تقبل فكرة الإكراه تقيها شر الجذب والشد والخصام وتضمن لها الاستقرار والانتظام، وهنا يصبح التنظيم بمثابة مصدر للسلطة[٣٤].

ويمكن ملاحظة عنصر التنظيم وتتبع آثاره منذ تكون الخلية الاجتماعية الأولى المتمثلة بالعائلة. ففي نطاقها تكمن الصياغات الأولى لشخصية الإنسان الاجتماعية وحيث يتم تكييف هؤلاء على ما ينتظرهم من مهام، ففيها يتم تنشئة الأطفال على عادات الجماعة ومعتقداتها وأساليب حياتها؛ ما تقدسه وما تحرمه وما ترتضيه أو ترفضه وبعبارة واحدة وضع الحدود أمام تصرفا أفرادها وإلزامهم بما يجب عليهم أن يكونوه أو يقومون به، ومن ثم فان فرض حدود كهذه وإلزام الأفراد بذلك إنما يعني إننا بصدد تطلب سلطة من نوع ما[٣٥]. هذا الشكل الجنيني للتنظيم السلطوي سيخلي مكانه بتطور الجماعة وخصوصا عندما تبدأ الجماعة نفسها بالاستيلاء على الأدوار التي كانت تمثلها العائلة سابقا، فتظهر عند ذاك المؤسسة التي هي من نتاجات ظاهرة التمايز التي تأخذ طريقها إلى المجتمع للقيام بهذا الدور بمرور الزمن وخصوصا عندما تأخذ وقائع التفاوت في المراكز والمكانة بين الأفراد بالتكرس جراء التكرار فتتحول واقعة ما إلى سابقة فتتطور كي تتحول لاحقا إلى مؤسسة يتم الاعتراف بها من قبل الأغلبية. وبمثل هذه الطريقة ظهرت مؤسسات سياسية مهمة" كالملكية الوراثية" عندما أقدم زعيم قوي وطموح في مرحلة من مراحل التاريخ على اختيار ابن أو شخص مقرب له كي يكون خليفته على ملكه من بعده وبتكرار هذا الحدث وتقبل الناس له أصبح هناك ما يطلق عليه الملكية الوراثية في التاريخ.

وإذا كانت صياغة شخصيات الأفراد وتعيين الحدود أمام تصرفات الأفراد والحفاظ على التضامن الاجتماعي من بين وظائف التنظيم السلطوي و واجباته على الصعيد الداخلي، فان للحرب وموجباتها الخاصة الدور البارز في تأكيد دور التنظيم وضروراته وآثاره على السلطة على الصعيد الخارجي.

---

[٣٣] انظر، حنه آرندت، في العنف، مصدر سبق ذكره، ص٣٩.
[٣٤] انظر، ماكيفر، مصدر سبق ذكره، ص٦٣.
[٣٥] انظر، المصدر نفسه، ص٤٨.

ربما يكون للحرب آثارها المدمرة الأخرى عندما تعمل على تمزيق الجماعة وهدم السلطة بالتالي، إلا أن الخوف من نتائج كهذه يمكن أن تكون هي الأخرى من بين الحوافز التي قد تدفع بأفراد الجماعة إلى تضامن أكبر واندماج أشد وقد تقبل بنظام غير مسبوق بصرامته وغلبة أشكال من الخضوع العمياء. وربما كان لمثل هذا الخضوع الأعمى والتضامن في مواجهة التهديدات الخارجية الفضل في انكفاء الجماعات على نفسها وربما أيضا في تكرس أمراض اجتماعية معينة مثل كره الأجنبي xenophobia ، ولتسهم بالتالي في ظهور أشكال من النظم السلطوية كالفاشية والنازية على سبيل المثال. بل أن هناك من يذهب أبعد من ذلك كي يفسر ظهور العبودية ويبررها على أساس من هذا المنطلق[٣٦].

د- قيامها على قاعدة الرضا:

لو رجعنا إلى الوراء قليلا وبحثنا في أصل الرضا لرأينا أن الرضا وضع نفسي نابع من الرغبة أو الموافقة على الطاعة. والطاعة قضية قد شغلت بال الفلاسفة والكتاب والباحثين منذ القدم. بل إن فكرة الطاعة نجدها في أساس الأديان والفلسفات والأيديولوجيات المختلفة وان تم التعبير عنها بعناوين ملتبسة. فالطاعة لأولي الأمر والتأكيدات المختلفة من لدن الفلاسفة والمنظرين في بحثهم عن النظام الأمثل أو الأصلح إنما يؤكدون بشكل أو بآخر عن الحاجة إلى، أو أن مثل هذا النظام أو ذاك وبشكله الذي تصوروه وسعوا من أجل إقراره إنما هو الأجدر بطاعة أفراد الجماعة أو المجتمع الذي يتم التوجه به إليهم. وخير ما عبر عن هذه الواقعة القول المشهور" أطيعوني ما أطعت الله فيكم". ولكن لم كل هذه الأهمية المزجاة لموضوعة الطاعة ؟ ما حقيقتها.. وما هي أهميتها للسلطة موضوعنا قيد البحث ؟

مفهوم الطاعة:

كنا ذهبنا في تعريفنا للسلطة ومنذ البداية أن السلطة في جوهرها، علاقة تقوم على الأمر – الطاعة. هذا أيضا نابع من حقيقة العملية التنظيمية ذاتها. فالتنظيم قائم على أساس تراتبية معينة وتوزيع للاختصاصات والصلاحيات؛ قلة في هرم التنظيم يتم تفويضها عملية إصدار الأوامر والتوجيهات المتعلقة بسير عمل التنظيم ثم يأتي دور القاعدة بمعنى الأغلبية في الأدوار والمستويات الدنيا للتنظيم من أجل تنفيذ ما يوكل إليها من مطالب أو أوامر إذا شئنا. فالجماعة في بيئة تنظيمية محددة لابد لها من رأس كما هو حال الكائنات الحية الراقية على الأقل يتحرك باقي الجسد وفق توجهاته إذا ما أريد لمثل هذا الكائن، رأسا وجسدا، أن يحيا حياة منظمة لها حاجاتها وأغراضها التي ينبغي عليها تحقيقها، فما بالك بالإنسان وبجماعة البشر.

وإذا كانت الطاعة لدى الجماعة بمثابة حاجة تنظيمية بحتة فإنها من ناحية أخرى وكما يذهب إلى ذلك العديد ممن درس موضوع السلطة حاجة فردية طبيعية بمعنى غريزية. فالأفراد، هكذا يقولون، مجبولون على غريزة الخضوع ومن ثم الطاعة والتسلط أو الحكم والزعامة لدى هؤلاء أنفسهم أم غيرهم. وهذه لاشك مفارقة، بل إن ما يزيد الأمر تعقيدا هو اعتبار أن الرغبة لدى الأفراد في ممارسة السلطة على الآخرين من ناحية

[٣٦] انظر، المصدر نفسه، ص٥٥. وانظر أيضا، برتراند رسل، السلطة والفرد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤، ص٣٠.

ورفض الخضوع لمطالب هذه السلطة من قبل آخرين إنما هي تجليات بشكل من الأشكال لحاجة نفسية تستقر عميقا في اللاوعي من الإنسان وهي في حالتيها أي الخضوع والتمرد عليها إنما هي تعبيرات عن الطاعة ذاتها، أو هي كما يذهب إلى ذلك جون ستيوارت ميل بمثابة حالتين للطاعة ليس إلا[٣٧]. وخير ما يدعم ذلك المثل القائل "بقدر ما هو ملائم للحكم بقدر ما هو ملائم للطاعة"[٣٨].

وإذا كانت الطاعة بحالتيها، إذا ما اتفقنا على مثل هذا الوصف، هي وضعية غريزية فيمكن النظر إليها بوصفها استعداد نفسي لدى الإنسان يدفعه إما إلى تقبل أو رفض علاقات آمرة من ذلك النوع الذي اشتملت عليه السلطة. وبذا يحق لنا طرح التساؤلات التالية؛ ترى متى يطيع الإنسان.. ومتى يرفض الطاعة أو يتمرد.. وتحت أي من الظروف؟ وبعبارة أخرى ما هي الوضعية التي يجد الإنسان نفسه مسوقا إلى طاعة أو رفض هذه أو تلك من العلاقات؟

يقول"جورج بوردو" في تحليله لواقع السلطة أن هذه الأخيرة ما هي إلا"قوة في خدمة فكرة"[٣٩]. بل هو يذهب أبعد حين يقدم الفكرة على القوة، ويحصر في الفكرة الجوهر الحقيقي للسلطة[٤٠]، ذلك يعني وفق " بردو " أن جناحا السلطة تتمثل في قوة الإكراه من ناحية والفكرة من ناحية ثانية، ولقد أتينا على مفهوم القوة فيما سبق من البحث، أما الفكرة فهي لدى بردو شكل من أشكال التصور الذي على المجتمع الوصول إليه. ويجد هذا الوصف للفكرة حقيقته في اعتبار السلطة أداة ترتكز في وجودها على الهدف الذي قام المجتمع وتشكل على أساسه.

فالمجتمع الذي تشكل في البداية جراء المطالب والحاجات الغريزية، بوصفها ضرورات ألزمت الإنسان بالانضمام إلى الآخرين والتعاون معهم من أجل تلبية تلك الحاجات، ما لبث وتحت حكم ضرورات من نوع آخر ربما أن تحول نحو العمل على إبراز شكل من أشكال الانتظام حول تصور معين؛ كمشروع مستقبلي على قدر من السعة والشمول أو الضيق والتحدد، يحكم حركة المجتمع ويستثير جهدا جمعيا مشتركا باتجاه المستقبل. السلطة إذن وفق هذا التصور تأتي بمثابة عملية تجسيد لما يخلقه هذا المثال للنظام الاجتماعي الذي تستهدفه الجماعة طاقة وإرادة على العمل في هذا الاتجاه. فهي قوة على حد تعبير " بوردو" يخلقها الوعي الاجتماعي تقوم مهمتها في آن واحد على تأمين ديمومة المجموعة وقيادتها في السعي نحو ما تعتبره خيرها وهي قادرة عند الحاجة على فرض الموقف الذي يفترضه هذا السعي على الأعضاء[٤١].

فالطاعة تتوجه إذن إلى الفكرة أو المشروع المستقبلي الذي تقبله الجماعة، ولنحاول التحقق من هذا الاتجاه بإلقاء نظرة على أنماط السلطة التي ظهرت عبر تاريخ

---

[٣٧] أوردته، آرندت، المصدر السابق، ص٣٤.
[٣٨] المصدر نفسه، ص٣٥.
[٣٩] جورج بوردو، الدولة، ت: د. سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط/٣، بيروت، ٢٠٠٢، ص١١٣.
[٤٠] انظر، المصدر نفسه، ص٢١.
[٤١] انظر، المصدر نفسه، ص٢٠.

التجربة البشرية، من أجل تحديد موقع الطاعة منها، ولنبدأ أولا بالوضع الخاص الذي اتخذته السلطة إبان العصور الأولى لظهور التجمعات البشرية.

فمن الثابت أن حياة الإنسان عندها كانت قد اقتصرت على مجرد الانهماك في تحصيل القوت وعلى مجرد البقاء على قيد الحياة، في وجه عدوان الطبيعة وهجمات الجماعات البشرية الأخرى بحيث لم تترك له سوى هامشا ضئيلا ومحدودا من الوقت للتفكير ووضع تصوراته وتصورات الجماعة الخاص عن نفسها وعما يجب أن يكون عليه نمط تطورها المستقبلي بوصفه هدفا يجتمع أفراد الجماعة حوله ويضمن وحدتهم وتعاونهم، إذ كان كافيا حتى ذلك التاريخ مجرد التعاون الفعلي من أجل البقاء والدفاع عن النفس كي تتحقق للجماعة وحدتها واستمرارها.

إلا إن التطورات التي واكبت حركة التجمع البشري نحو المدنية كان قد حمل معه وخصوصا بظهور الأديان والفلسفات كثيرا من الآراء والتصورات التي كانت تحمل في طياتها مشاريع للوجود ولأنماط التطور الإنساني المفترض تحقيقه من قبل أعضاء تلك الجماعات. وكان ظهور الأبطال والغزاة والفاتحين العظام، من ناحيته، مناسبة من أجل التدليل على مدى القوة التي تمتعت بها الفكرة لدى أعضاء الجماعة. أما هؤلاء فلم يكونوا سوى أدوات وجدت فيها الأفكار المناسبة والفرصة السانحة من أجل أن تظهر وتتطور[٤٢]. وفي وقتنا الحاضر عندما يعلن شخص ما عن ترشيحه للرئاسة أو الولاية ويأخذ الناس بالهتاف له فإننا نعتقد أن ما يجذب الناس له ليس صفات شخصية ذاتية تعلق بها الناس وإنما يستقر في غالب الأحيان في ما يدعو هذا الشخص إليه أو ما يدافع عنه من قضايا، وهو بوصفه ذاك إنما يختصر ويعلن في نفس الوقت عن نمط معين من الحياة الجماعية الموعودة[٤٣]. وربما يتصور البعض أن العلاقات الشخصية المباشرة والفردية بين الناس وحكامهم إبان سيطرة النظم الإقطاعية وفي البلدان التي سادت فيها الترتيبات العشائرية والقبلية في العالم الثالث وطبعت كنتيجة لذلك الحياة السياسية في تلك البيئات بطابعها الخاص، استثناء من القاعدة بمعنى انتفاء دور الفكرة لصالح الروابط بين السيد والمولى أو الزعيم والتابع. إن ما حدث إن هو إلا تقدم دور الزعامات على الفكرة أو"القاعدة المجردة" كما يحلو لبوردو وصفها بها وليس نفيها، إن فيها تأكيد من نوع ما بقدر ما يتمثل دور الزعامة في هذا المجال في تجسيد ذلك النوع من الإيمان بالفكرة، انه محاولة من أجل إنزال الفكرة من عليائها وإحلالها في صورة كاهن الكاتدرائية أو ساحر القبيلة أو زعيمها أو السيد الإقطاعي أو السلطان لا فرق. وهذه نتيجة لكون الأذهان تدرك بصعوبة المجردات ولا تتعلق إلا بما هو ملموس "[فالناس] لكي يؤمنوا كانوا بحاجة لإله محفور في حجر الكاتدرائية ولكي يطيعوا كانوا بحاجة لرؤية خيال البرج ينساب في الأفق"[٤٤].

تأسيسا على ما سبق يمكن القول أن السلطة على اختلاف أشكالها ودرجاتها إنما تولد الطاعة عن طريق الفكرة أو المشروع. صحيح أنها بحاجة إلى القوة وهذه الأخيرة عنصر لابد منه ولكن من أجل تدعيم الفكرة بشكل خاص. إذ القوة يمكن أن تعمل بمثابة أداة

---

[٤٢] انظر، المصدر نفسه، ص٢١.
[٤٣] انظر، المصدر نفسه، ص٢٤.
[٤٤] أورده بوردو، المصدر نفسه، ص٢٥.

من أجل إضفاء الهيبة والجلال على الفكرة أولا وعلى السلطة ثانيا، فالآلهة الضعيفة الساقطة على حد تعبير"لوبون" لا يمكن أن يكون لها مكان في صدور المؤمنين وهي بالتالي لا تستطيع أن تموه على الجماهير[٤٥].

أما أن يقتصر أصحاب السلطة على مطالب الأمن وعلى أدوار موسعة للقوة وما يمكن أن تضفيه عليهم سيطرتهم الخاصة على الموارد الاقتصادية من إمكانات تستخدم من أجل فرض الولاء، فما ذاك إلا دليل على هشاشة الفكرة أو المشروع اللذان ترفع لواءاهما، وبالتالي مسخ للطاعة التي يفترض أن تمحضها الجماعة وأفرادها للسلطة القائمة. وحينها سنكون إزاء ما يطلق عليه الخضوع، وتتحول السلطة في ظلها إلى ما يمكن تسميته بالتسلط. وانه لفارق كبير ذلك الذي يفصل بين السلطة والتسلط وبين الطاعة والخضوع. ففي كل مرة يذكر فيها التسلط سيعني ذلك أن هناك إرغام. فأنت مرغم على الطاعة بمعنى الخضوع. ومن شأن حالة كهذه أن يجد المرء نفسه في ظلها غير ملزم بها أي الطاعة، لأن بإمكانك خرقها وخصوصا متى آنست أمنا من التهديد أو حصانة من العقاب. ولا أدل على هذه الحالة من المثال الذي يورده"روسو" في هذا المجال وذلك حين يناقش قضية ابتعاد الحكام عن التصرف طبقا لما نص عليه القانون- الذي يعني بدوره أي القانون تصورا للحق وأداة في خدمة المشروع أو الفكرة التي كنا نوهنا عنها من قبل- والذي يحدث عندها هو شكل مختلف من أشكال العلاقة التي تم التعبير عنها بثنائية الشعب-الحكومة كي تحل محلها علاقة جديدة يمكن وصفها بكونها علاقة السيد (أو الطاغية)-العبد (أو التابع). هنا يصبح المواطنون مرغمين على الطاعة، ومع ذلك فإنهم غير ملزمين بها. فإذا كانت الطاعة نتاج القوة والإكراه، فلماذا تتحول الطاعة إلى واجب على أن أؤديه، في كل حين؛ في السر أو العلن إذا لم يكن ذلك في صالحي في بعض الأحيان أو يضر بها في غالب الأحيان، وخصوصا متى كان بإمكاني الإفلات من التزامات الطاعة التي على قبل الحاكمين؟ فهل سيكون من واجبي الطاعة، على سبيل المثال، لمطالب قد تفرض علي إذا ما وقعت في يد قاطع طريق في مكان ما منقطع في غابة أو صحراء إذا ما كان بإمكاني التحلل أو التخلص من التهديد الذي قد أتعرض له من قبل قاطع الطريق المذكور[٤٦]؟ ومع ذلك فهناك حالات لا يكون فيها الإكراه على الطاعة خضوعا ولا تتحول السلطة من جرائها تسلطا. فهناك شكل آخر للطاعة يورده"روسو" في ظل العقد الاجتماعي وهو يقوم على الإكراه، إلا إن هذا الأخير وفي ظل الإيمان بالفكرة(المشروع) المعبر عنه في الإرادة العامة المنبثقة هي الأخرى عن عقد أو ميثاق اجتماعي تم بين الأفراد بإرادتهم الحرة، سوف لن يكون إكراها على الخضوع لا في شكله ولا في محتواه وذلك بقدر ما يعبر مثل هذا الإكراه عن إرادته الخاصة بالذات ولكن الذائبة الآن في إطار المجموع، والتي ستستهدف بالنتيجة حماية من يقع عليه فعل الإكراه من أي خضوع لسيد أو متسلط، فمن يهب نفسه للجميع لا يهب نفسه لأحد[٤٧]. ولأن الإرادة العامة الممثلة للمجموع لا يمكن أن يكون لها ولكل الاعتبارات

[٤٥] انظر، غوستاف لوبون، روح الثورات والثورة الفرنساوية، مطبعة الشرق، دمشق، ١٩٤٦، ص١٤٥.
[٤٦] انظر، لوك، هيوم، روسو، العقد الاجتماعي، ت: عبد الكريم أحمد، دار سعد مصر، القاهرة، التاريخ بلا، ص٨١.
[٤٧] انظر، المصدر نفسه، صص٩٠-٩١.

السابقة، من مصلحة خلاف مصلحة الأفراد المكونين لها، لذا سيكون من المنطقي العمل على حمل كل من يرفض الطاعة عليها وبالقوة إن لزم الأمر[٤٨].

خلصنا فيما سبق إلى القول بارتباط الطاعة- في جانبها المعنوي وهو الأهم- بالفكرة أو المشروع، فالناس تطيع أصحاب السلطة وما يضعونه من قوانين وأحكام بقدر ما يتحقق لهم من قناعة بأحقية هؤلاء بالإتباع، المتأتي بدوره عن الإيمان بالفكرة التي تم التعبير عنها. ولكن كيف تأتى لهذه الأفكار أن تلاقي مثل هذا التقبل ومن ثم الإيمان بها؟

ليس من قبيل المبالغة أن يلجأ المتخصصون في علم السياسة إلى تعريفها- أي السياسة- بوصفها صراع من أجل السلطة. فالصراع هو قدر السلطة في كل زمان ومكان. وغالبا ما اتصف بالعنف وخصوصا عندما يكون موضوعه انتقال السلطة وتداولها بين السلالات والحكام. حيث ظل العنف سمة بارزة لازمته عبر التاريخ[٤٩]. أخذ الصراع على السلطة منحى آخر جديد بظهور الأديان الكبرى كالمسيحية والإسلام، فبسيادة الأديان الكبرى بدأت أساليب الصراع السياسي بالتبدل والتكيف حسب المطالب الفكرية والأيديولوجية التي فرضتها هذه الأديان على معتنقيها. صحيح أن وتيرة القوة والعنف المتبادل بين الأطراف المتخاصمة لم تتبدل إن لم يكن قد ازدادت بشاعة، وهو ما شهدت عليه العديد من المآسي التي عانتها ولا تزال جماعات وأمم وطوائف وخصوصا إبان الحروب الصليبية ومحاكم التفتيش سيئة الصيت التي انعقدت في العديد من بدان أوربا ومذابح من تم تسميتهم بالهراطقة (الهيغونوت) في بارثيلميو في فرنسا أو غيرها من البلدان.

إلا أن وقائع الصراع كانت قد شهدت تطورا نتج من جراء تبدل محتوى الصراع الخاص، فبعد أن كان الناس يساقون بالترهيب مرة وبالترغيب المادي والوعود مرات أخرى، إذا بهم وتحت تأثير العقائد الجديدة ينساقون متطوعين تحدوهم تلك الآمال الغامضة بالتطهر الروحي والخلاص، تحت ألوية زعاماتهم السياسية التي اكتسبت لبوسا دينيا هذه المرة. إلا أن أعدادها قد تقلصت هذه المرة وأمكن لفترات من السلم والاستقرار أن تطول نسبيا. وذلك راجع من بين أسباب أخرى إلى عملها- أي العقائد الجديدة- إلى تقليص أعداد المشاركين في الصراع، وذلك من خلال؛ أولا، تعيين صفات من يحق لهم ادعاء الطاعة لأشخاصهم ولما يمثلوه من أفكار وعقائد وانتماءات وهو ما نجده واضحا – في التاريخ الإسلامي بشكل خاص - في مطالبات العلويين والعباسيين وما دارت عليه محاولاتهم العديدة من أجل إقناع الناس بأحقيتهم بالإمامة وخلافة الرسول. وتاريخ الممالك الإسلامية منذ انتقال عاصمة الخلافة الإسلامية من المدينة المنورة إلى دمشق الشام فبغداد فالقاهرة حافل بوقائع الصراع الذي انحصر بشكل خاص بين الأمويين من جانب والعلويين والعباسيين من جانب آخر، وثم بين العباسيين الذين وصلوا إلى السلطة وبين حلفاء الأمس من العلويين وأتباعهم. وثانيا، وهو الأهم برأينا على الأقل وبقدر ما يتصل الأمر ببحثنا، وذلك عن طريق إلزام الناس بطاعة أولياء أمورهم على اختلاف صفاتهم خلفاء كانوا أم أمراء ملوكا كانوا أم أباطرة، وسواء أتم ذلك من خلال النص على حدود معينة يلتزم بها

[٤٨] انظر، المصدر نفسه، ص٩٦.

[49] See, F. Gross, Violence in politics, Mouton, The Huge, 1972, p.5.

الحكام فلا يتجاوزوها، وبذلك يمكن وصفها بكونها طاعة محدودة كما كان العمل جاريا بها إبان الخلافة الراشدة، أو طاعة مطلقة لا تعرف التحدد، على الأقل في مواجهة الرعايا والمحكومين كما هو الحال لدى من اتبع مبدأ حق الملوك الإلهي. ليتم إرساء أسس للشرعية وللحكم الشرعي المدعم برضا الناس وطاعتهم لأولياء الأمور، بقدر ما كن يستمد، في كلتا الحالتين من غايات الدين ومقاصده أو ما كان يفسر على أنه كذلك كما كانت الكنيسة الكاثوليكية في روما تفعله في القرون الوسطى، الأسباب الموجبة للطاعة ولشرعية الحكم بوصفهما – أي غايات الدين ومقاصده – العناصر الأساسية المكونة للمشروع الذي ارتضته الجماعة لنفسها، معبرا عن آمالها ليس في الحياة الدنيا فحسب وإنما لتتجاوزها هذه المرة إلى وعد يقيني بحياة أخرى أكثر عدلا وإشراقا، كانت رؤاها وبشاراتها تلوح أمام ناظري الإنسان فيراها البعض رأي العين. هي مقنعة بما يكفي كي تستثير عواطف الناس ولهفتهم، التي أذكتها الحرمانات الدنيوية والآلام وظلم الإنسان لأخيه الإنسان، فطال انتظار أمل تحقيقها. كانت النتيجة إضفاء شكل من أشكال الاستقرار على العلاقة بين الحاكم والمحكوم بخاصة والحياة السياسية بعامة وبالتالي دوام السلطة واستمرارها بعد أن تحقق الرضا بالوضع القائم من لدن الناس. بل لقد دفع هذا الوضع حتى بالمتنافسين من المعارضين والمنشقين على السلطة في بلدانهم إلى اللجوء إلى أسلوب إقناع الناس بأحقيتهم في ادعاء السلطة وشرعية طاعتهم لهم، بتبني المنطق الذي اتبعته النخب الحاكمة ذاتها.

فالرضا على ما هو قائم معبرا عنه بالطاعة لأولي الأمر والحكام، والامتناع من ثم عن القيام بكل ما من شأنه إثارة المشاكل والصعوبات للسلطة، هو في أحد جوانبه نتاج لعلاقة نفسية تأخذ بربط الرعايا والشعوب بحكامها، فيصدقوهم ويتجاوبون معهم، ومن ثم يهبونهم الاحترام اللازم، بل وقد يذهب البعض منهم إلى تقديس ملوكهم ونسب الصفات الخارقة لهم. ذلك يعني أنها تعتبر وجودهم على رأس الهرم السلطوي أمرا شرعيا مسلما به وضرورة لا بد منها لاستقرار الحياة[٥٠]. وسيكون من بعض نتائجها تضييق هامش الحركة وحرية عمل خصوم السلطة ومعارضيها والحؤول من ثم دون حدوث عوائق مهمة أمام سير العملية السياسية التي ربما قد يثيرها رفض الجماعة الامتثال لمطالب السلطة أو حتى السلبية التي قد تنطبع بها مواقف الجماعة تجاه نشاطات السلطة وادعاءاتها القيام على أمر الجماعة بما يصلحه في إطار المشروع الكلي الذي ارتضته الجماعة أنفة الذكر. فحيث تقبل الناس سلطة حكامهم بشكل تلقائي دون فرض أو إكراه قلت احتمالية ظهور أمارات العصيان والتمرد لدى المحكومين، وقل بالمقابل لجوء الحكام إلى القوة والإكراه من أجل ضمان طاعتهم لهم.

وبظهور الفلسفات والنظريات السياسية الحديثة وخصوصا منذ عصر النهضة، بدأت أسس وقواعد جديدة للطاعة المعبر عنها بالشرعية تأخذ مكانها على سطح الأحداث، عندما بدأت مبادئ كحق الملوك الإلهي بالحكم في التحلل لتخلي المكان في وقت لاحق لمبادئ تستند إلى القانون الطبيعي والعقد الاجتماعي من أجل اكتساب الشرعية وتبرير الطاعة. فالعقد الاجتماعي يقول" ألبير كامو " هو بحث حول شرعية السلطة قبل كل شيء.

[50] See, Seymour Martin Lipset, Political man, Mercury Books, (2nd. Ed.), 1963, p.77.

فهو عندما يتكلم عن المبادئ إنما يشكل إنكارا لكل أشكال الشرعية التقليدية التي استمد الملوك حقهم في طاعة المحكومين لهم والتي يفترض أنها من أصل الهي. ويبشر من ثم بشرعية أخرى تقوم على مبادئ مختلفة هي الأخرى عن تلك السابقة[٥١].فما المقصود بالشرعية إذن... وما هي علاقتها بالطاعة؟

ظهر مفهوم الشرعية legitimacy كنتاج للمحاولات المبذولة من أجل تحديد طبيعة وأسباب ونتائج المواقف المتخذة من قبل الناس تجاه السلطة أشخاصا ومؤسسات وتوجهات. ويعتبر " فيبر" من أوائل من أخذ بهذه التسمية فهي لديه صفة تنسب للنظام القائم استحقها بنظر الجماعة بسبب اعتماده على اعتبارات معترف بها من قبل أفرادها أو غالبية منهم، سواء جاءت هذه منسجمة وما ألفته من قيم وتقاليد معتبرة في حياة الجماعة أم كتعبير عن مواقف عاطفية أم عن طريق الاعتقاد العقلاني بقيمة مطلقة أم بسبب استناها إلى أساليب قانونية معترف بها[٥٢]. وهناك من يرى فيها دعما support للأهداف والسياسات وقد تمتد لتشمل الحكام أنفسهم[٥٣]. أما "لاسويل وكابلان" ويتفق معهما "ماكيفر" فيميلون إلى ربطها "بالأسطورة السياسية" political myth[٥٤]. إلا أن"باي" قد يكون أقرب إلى ما نذهب إليه في هذا الصدد حين يميل إلى إقران الشرعية بالولاء. فالولاء واقعة لا يمكن افتراض حدوثها دون أسباب وعلل معينة إذ لابد لتحققها من شروط تأتي في مقدمتها إيمان معمم لدى الناس أن لهم أهدافا موحدة يسعون إلى تحقيقها وإحساس بالمنفعة المشتركة متأت عن إدراك أعضاء الجماعة للدولة بوصفها شكل من أشكال الترويج والدفاع عن هذه القيم والأهداف والمصالح[٥٥]. من هنا جاء مفهوم الشرعية ليجيب عن التساؤل المتعلق باكتساب رضا الناس وطاعتهم للسلطة، وذلك من خلال وصفه- أي المفهوم – لتلك النشاطات التي تمارسها السلطة بكونها مقبولة من أفراد الجماعة آخذة في اعتبارها قيم تلك الجماعة ومصالح أفرادها وأهدافهم العليا.

منطلق الشرعية وشروطها إذن في علاقتها بالشرعية يبدأ في المدى الذي يمكن فيه للسلطة أن تصله في تأدية الوظائف المنوطة بها أو المفترض أن تؤديها. فالسلطة السياسية تقوم من حيث المبدأ على إنجاز وظائف معينة اجتماعية واقتصادية وسياسية أمنية بمعنى الحفاظ على المجتمع وصيانته داخليا وخارجيا وهي تتقدم أبعد من ذلك كي تخدم أهدافا مثالية وأخلاقية وتصورات معينة لما يجب أو يؤمل أن يكون عليه وضع الجماعة المستقبلي، ساعية ما وسعها ذلك إلى احتواء آمال الناس وتطلعاتهم لحياة يمكن لهم ولأجيال

---

[٥١] انظر، ألبير كامو، الإنسان المتمرد، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٦٣، ص١٥٢.

[52] See, Max Weber, The theory of social and economic organization, The Free Press, 6th. Print, N. Y., 1969, P. 130.

[53] See, David Easton," Responses of political system to stress on support," in, Ada W. Finifter, (ed.), Alienation and the social system, John Willey and sons, N. Y., 1972, pp.319, 345.

[54]See,| H. Lasswell and A. Kaplan, Power and society, vol. 2,Yale univ. press, 4th.print, New Haven, U. S., 1971, pp.116-125.

[55] See, Douglas Pye," Dimension of social conflict in Latin America," in, James C. Davies, (ed.), When men revolt and why, F. P., N. Y., 1971, pp.274-291.

ستتلوهم تحقيق أبعاد شخصياتهم ضمنها بوصفهم بشرا وشركاء فاعلين في صنع مصيرهم الجمعي والتخلص من عبء الضرورات المادية وتجاوز مرحلة إشباع المطالب الجسدية التي أثقلت كاهل من سبقهم[٥٦]. وبقدر ما ستكون كذلك فهي ستكون قائمة على الرضا بها من من قبل المحكومين أو أغلبية منهم، بمعنى سلطة شرعية. فالسلطة العامة على حد تعبير طعمية الجرف " إذ تجد سندها الاجتماعي في كونها تحيط بالوجود الاجتماعي بقصد صيانته وتطويره فإنها لا تحيط بهذا الوجود الجماعي في صورته الراهنة فحسب ولكنها تحيط به أيضا في صورته المستقبلية ولذلك فان السلطة العامة... قبل كل شيء تعتمد في وجودها وفي شرعية تصرفاتها على رضا المحكومين فيها وقبولهم لها بسبب أنها تنتظمهم حول فكرة معينة عن المستقبل"[٥٧].

ولكن هل تمنع متطلبات الرضا ومن ثم شروط الطاعة إلى نبذ فكرة استخدام القوة بشكل مطلق من لدن السلطة؟ الواقع أن الرضا والموافقة المتحصلة عليها من لدن أفراد المجتمع لا يمنع من ناحيته من لجوء السلطة إلى اعتماد القوة طالما أن مثل هذا النشاط سيكون محكوما بالصالح العام. ورغم أن مصطلح كالصالح العام يحمل في طياته جانب من الغموض من شأنه أن يخدم أغراضا متعددة ومتعارضة في نفس الوقت عليه لا ينبغي أن يترك للتفسيرات المختلفة. إلا أن جانب من الغموض سوف يزول متى ما تم قصر تفسيره واستخدامه على هيئات معينة يتم تحديدها سلفا ومن ثم جعل مثل هذا النشاط يدور في إطار ما هو مرسوم ومنصوص عليه في القانون أو العرف لا يتعداه ومستهدفا تأمين ودعم العلاقات والحقوق وتحديد المسؤوليات وإدارة والإشراف على الاتفاقات العامة والخاصة في المجتمع[٥٨]. وبقدر أهمية الوظائف في حياة المجتمع، فان من شأن فشل السلطة في أدائها أو في تجاوزها للحدود المرسومة لها أثناء ممارستها لها أن تؤدي إلى وضع شرعيتها موضع التساؤل. ويجعلها معرضة للانتقاض وشق عصا الطاعة عليها. وقد تنتهي في أحوال معينة بالمنشقين عليها إلى جعل قضية الوجود الكلي للسلطة في موضع التساؤل من خلال التفكير بنموذج آخر يعيد تنظيم المجتمع وفق تصور جديد للتطور الإنساني. هذه الأهمية المعقودة للفكرة في هذا المجال تدفعنا للتعرف على الكيفية التي يمكن أن تدرك الفكرة بالاستناد إليها بوصفها عملا مشروعا أو مرضيا عنه. هنا يمكن القول أن الرضا وطاعة الناس لحكامهم ستكون في التحليل الأخير، في أحد جوانبها على الأقل، بمثابة نتيجة يصل إليها أفراد الجماعة في تقييمهم لمدى مطبقة دعاوى السلطة وسياساتها ومؤسساتها لصورة قد تشكلت في أذهان الناس عن النظام الأصلح للحكم. ربما يكون للتجربة التاريخية والمعيشة المشتركة، التي استقرت في وعي الناس واستمرت عبر الزمن والتي احتوتها وعبرت عنه العادات والتقاليد، دور في هذا المجال. مثل هذا الاعتراف بما للتقاليد والعادات من دور في تقبل الناس لنماذج معينة من النظم والأفكار ومالها من التأثير فيهم، كان وراء حرص العديد من الزعامات والنظم السياسية في العالم الثالث على إقرار تقاليد سياسية معينة سادت في بلدانهم في حقب تاريخية معينة فاستقرت في أساطيرهم وخرافاتهم فحفظتها لهم ملاحمهم وآدابهم وفنونهم الشعبية (الفولكلورية) فانعكست في تصرفاتهم وتحكمت من ثم في نظرتهم وتقييمهم للأمور. ولا أدل على ذلك ما قام به" سوكارنو" على سبيل المثال في اندونيسيا و"نيريري" في تنزانيا و"بيرون" في الأرجنتين حيث لازالت أصداء ما نادى به هؤلاء

---

[56] See, R. E. Flathman, Concepts in social and political philosophy, Macmillan, N. Y., 1973, p.123.

[٥٧] طعيمة الجرف، نظرية الدولة والأسس العامة للتنظيم السياسي، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٦٨، ص٧٥.

[58] See, H. Nieburg, Political violence, p.11.

القادة كتأكيد على دور التقاليد سواء في توصيف طبيعة المرحلة التي تعيشها بلدانهم أم في تحديد أسبابها ونوعية التحولات التي ينشدونها، وهو ما انعكس في أيديولوجياتهم ونماذج التنمية التي حاولوا تطبيقها في بلدانهم. فجوليوس نيريري كان يرى في أيديولوجية "أوجماعة" أو كما تكتب خطأ أوجاما بوصفها شكلا من أشكال الديموقراطية التقليدية التي مارسها الأسلاف في بلاده. فهي على حد تعبيره " تعني لنا البناء الذي يستند إلى أسس ماضينا ويستجيب لوجهات نظرنا القومية الخاصة"[٥٩].

أما سوكارنو فقد اختار لتوجهاته السياسية والاقتصادية تسمية الديموقراطية الموجهة التي لم تكن لتشبه التجارب الأخرى في خصوصية منطلقاتها وطبيعة أغراضها والتي عبرت فكرة ثلاثية الأبعاد تبدأ بمصطلح" المرهنية". حيث استخدم هذا المصطلح لوصف واقع الرجل المعدم الصغير. ذلك الإندونيسي الذي لا يملك أرضا أو أدوات إنتاج بل إن ما يحصل عليه من مورد لا يكفيه من أجل إعالته وعياله[٦٠]. هذا الوضع المفروض على الإندونيسي العادي، جراء قرون النهب الاستعماري، كان بمثابة ارث من التعاسة اشترك في حمله أبناء الجزر الاندونيسية رغم بعد الشقة بينهم وعلى اختلاف عروقهم وانتماءاتهم. إلا أنه من ناحية أخرى كان يمكن تكييفه كي يتحول إلى إرادة شعبية وقوة في يد السلطة وفي خدمة أغراضها متى ما نجحت في وضعه في سياق قاعدة فكرية تحتوي هذا العنصر، وربما عناصر أخرى سنأتي على ذكرها تباعا، فيتحقق رضا الناس وطاعتهم للسلطة من خلالها.

لم تقتصر المسألة عند حد هذا التوصيف "المرهني" التقليدي لابن الشعب الاندونيسي العادي المسحوق بل امتدت لتشمل هذه المرة التأكيد على فكرة الأبوية أو الوصائية بمعنى آخر[٦١]. بوصفها سمة عامة لمجتمعات لازالت القيم والتقاليد تجثم بكل ثقلها على سلوكيات أبنائها. ويبدو لنا أن الأمر سيان إن كانت مثل هذه السمة مما يتفق والنزعات السلطوية التي غلبت على أحلام قادة العالم الثالث وتوجهاتهم ومنهم سوكارنو، أم لا. فمثل هذا الوضع ما كان له أن يروج ويستمر لولا توفر أرضية نفسية وفكرية لدى كل من الحاكم والمحكوم تملي عليهما الأخذ بها؛ دفاعا عنها من قبل الحاكم تحت مختلف الذرائع وإذعانا لمطالبها من لدن الناس.

وتأتي المشاورة" Mushawaret " العنصر الثالث في منتظم سوكارنو الفكري الذي استمده من الدين والتراث الفكري الإسلامي عامدا إلى خلق الانطباع لدى الناس بارتباط السلطة القائمة بالتوجهات الإسلامية في مجتمع يدين غالبية أبنائه بالإسلام.

مثل هذا الميل لإتباع العادات والتقاليد من قبل الناس كان قد وعته النظم السياسية المختلفة من ناحيتها فعمدت إلى معالجته واستخدامه، وذلك من خلال اللجوء إلى أساليب التنشئة السياسية المختلفة بغية إكساب الناس عادات الطاعة والالتزام. إذ من الثابت أن من شأن استبطان الاكراهات الخارجية، وهي من بين موجهات السلوك المعتمدة في أساليب

[٥٩] أورده، د. رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، جامعة بغداد- كلية القانون والسياسة، بغداد، ١٩٧٩، ص٨٥.
[٦٠] المصدر نفسه، ص٨٩.
[٦١] انظر، المصدر نفسه، ص٩١.

التنشئة السياسية، أن تتحول إلى عادات وسلوكيات يلتزم الناس تحت تأثيرها بالقوانين وطاعة ما يعتقدونه أوامر وتوجيهات متعارف عليها.

الخلاصة

المفهوم عنصر أساس في بناء أية نظرية، وهو قد يتخذ شكل تعريف أسمي، قد لا يخدم سوى في تحديد معنى الظاهرة " القاموسي"، أو أن يأتي بوصفه تعريفا "حقيقيا"، وهو ما يعني الإلمام بطبيعة الظاهرة أو الشيء قيد البحث وتحديد عناصرها ومتغيراتها وعلاقاتها على سبيل المثال. وقد عمد الباحث في هذا الإطار إلى التعريف بالسلطة السياسية من خلال سعيه إلى النظر في الطبيعة الخاصة بالسلطة السياسية. فالسلطة السياسية ستعني في هذا الإطار علاقة اجتماعية من نوع ما وليست أمرا أو صفة لصيقة بالفرد. وقد تبين من خلال تشريح ظاهرة السلطة، توفرها على عدد من الفروض أو المقترحات التي تأتي هنا بمثابة شروط تؤدي وظائف معينة لابد منها لقيام المجتمعات وفي أدوار أدتها في تطورها وكذا في انهيارها، وهي ستوفر من ثم إمكانيات من أجل التقدم باقتراحات لشرح أو ربما تفسير عدد من الظواهر السياسية والاجتماعية المرتبطة بالسلطة السياسية. على أن لا يعني أمر ترتيبها بالشكل الذي بدت عليه في البحث بما يوحي بأنه ترتيب من حيث الأهمية بأي حال من الأحوال، بل بما اعتقده الباحث بوصفه ترتيب منطقي دفعه إليه سياق البحث في الظاهرة قيد البحث. ويأتي من بين هذه العناصر أو الشروط كونها – أي السلطة- واقعة تمايز، وهو أمر لصيق بالإنسان تمثل في سعي دائب للبروز والتفوق بكل ما تحمله وما تؤدي إليه من تفاوتات وتمايزات، لازمت الإنسان في مجتمعه، وما آلت إليه من ظواهر

وحالات رضا وتمرد على واقعه. العنصر الثاني، ويتمثل بكونها فعل قوة، وهذا متأت من حقيقة الاختلاف في المصالح والأغراض سواء لدى الأفراد أم الجماعات. وهو ما سيستدعي التحول من الإقناع إلى الإرغام والإكراه. وستكون هذه النقطة بالذات مادة للنقاش والتعارض بين القائلين بالقوة وآخرين ينادون بالاتفاق والرضا. وهو العنصر الرابع في العلاقة والذي أتى تحت عنوان قيام السلطة على قاعدة الرضا، بوصفه، أي الرضا، عنصرا مهما من عناصر الطاعة والتي تعد بمثابة الأساس الذي لا يمكن الاستغناء عنه في بناء السلطة السياسية. وبين العنصرين يتدخل عنصر آخر (ثالث حسب الترتيب أنف الذكر) هو التنظيم. فالسلطة ليست إكراها عشوائيا بل عملية تنظيمية ترسم لنفسها أهدافا وأغراضا ووسائل عبر بنية تنظيمية خاصة. فهي ومن خلال تركيز عناصر القوة المادية والمعنوية وتحديد الأهداف ومن ثم تقليص التنوع فيها، إنما تسهم في خلق الإيمان المعمم بمثل تلك الأهداف والتوجهات، وحصر أمر تأديتها وتنفيذها بمراكز معنية متخصصة معترف لها بمثل هذه الوظيفة.